الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
16 ربيع الأول 1437
27 ديسمبر 2015
العدد 747

نائب الأمير يرعى الملتقى الوقفي الـ 22

يشمل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح برعايته الملتقى الوقفي الثاني والعشرين الذي تنظمه الأمانة العامة للأوقاف تحت شعار (إدارة الأوقاف تكامل وريادة) وقد أناب سموه وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع لحضور حفل الافتتاح الساعة العاشرة صباح اليوم الاحد في فندق الجميرا.

منها 12 اتفاقية و44 قانونا عاما و36 للميزانيات والحساب الختامي

المجلس ينجز 92 تشريعا في 2015

جلسة ماراثونية تاريخية بصعود 13 وزيرا المنصة للرد على تقارير ديوان المحاسبة

حفل العام 2015 بنشاط برلماني فوق العادة ما يترجم مساعي المجلس الحالي في التعاطي الجاد والفعال للقضايا والموضوعات كافة.

الأرقام والإحصاءات خير من يتحدث عن ذلك النشاط المتواصل إذ أنجز المجلس 92 تشريعا خلال العام منها 44 قانونا عاما و12 اتفاقية و 36 قانونا للميزانيات والحسابات الختامية.

ووصل مجموع ما قدمه النواب خلال العام الحالي من أسئلة نحو 937 سؤالا قدمها 43 نائبا.

وخلال الاسبوع الجاري ستتوالى «الدستور» في نشر حصاد عام 2015 لإنجازات وأنشطة النواب خلال هذا العام تبدأ اليوم بحلقة عن الحصاد خلال الـ 3 أشهر الأولى من العام الجاري والتي أقر فيها المجلس 18 قانونا منها محكمة الأسرة وحقوق الطفل وإنشاء جهاز المراقبين الماليين والمحاكم التأديبية وإنشاء هيئة الطرق والنقل وتعديل قانون الهيئات الرياضية وتنظيم حملات الحج والعمرة وإقرار قرض لمن باع بيته وجمع السلاح إضافة إلى 132 قرارا خلال الجلسات و8 طلبات مناقشة أهمها قضايا انقطاع التيار الكهربائي وقرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين وأوضاع هيئة أسواق المال والإساءات المتكررة للسلطة القضائية.

وأقر المجلس خلال الـ 3 أشهر الأولى أيضا 90 توصية منها 9 توصيات بشأن إلغاء رفع الدعم عن الديزل والكيروسين و10 توصيات بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2015-2020 و4 توصيات بشأن أسباب تأخر إصدار اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحياة البرلمانية صعد رئيس الوزراء و12 وزيرا المنصة في جلسة 12 مارس 2015 للرد على التجاوزات التي تطرقت إليها تقارير ديوان المحاسبة حول مخالفات الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية.

ونظر المجلس 14 رسالة واردة و 16 طلبا برفع الحصانة وافق على نصفها ورفض النصف الآخر كما صدق على 15 مضبطة في 14 جلسة عقدها المجلس خلال يناير وفبراير ومارس.

تفاصيل (ص05-14)

التشريعات المنجزة في 2015

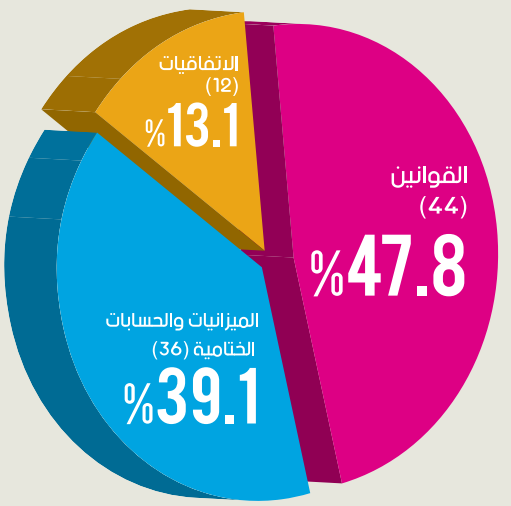

التشريعات المنجزة	القوانين	الاتفاقيات	الميزانيات	الإجمالي
العدد	44	12	36	92
المعدل	% 47.8	% 13.1	% 39.1	% 100

الصالح: معالجة أوضاع موظفي هيئة مكافحة الفساد

دعا النائب خليل الصالح الحكومة إلى ضرورة معالجة أوضاع الموظفين العاملين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد معالجة لا تضر مراكزهم الوظيفية واستحقاقاتهم المترتبة عليها لافتا الى أن القرارات التي اتخذت مؤخرا على خلفية إبطال المحكمة الدستورية للهيئة لم تحصن حقوق الموظفين سواء منهم العاملون في الوظائف الحكومية أم العاملون في القطاع الخاص سابقا والذين قدموا استقالاتهم والتحقوا بالهيئة من المواطنين والوافدين.

وأضاف أن النواب لن يقبلوا بتحميل أصحاب المراكز القانونية المستقرة من العاملين بالهيئة تبعية الخلل الذي أدى إلى إبطالها ويجب اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها حفظ حقوقهم.

10 % نسبة الإنجاز في مستشفى الصباح الجديد

أعلنت الأمانة العامة للتخطيط والتنمية انتهاء أعمال المرحلة الرابعة بمشروع مستشفى الصباح الجديد المتوقع الانتهاء منه في عام 2018 وقالت ان نسبة الانجاز بلغت حتى ديسمبر الجاري نحو 10 في المئة لافتة إلى أن أعمال المشروع تسير أسرع من الجدول الزمني المقرر لها.

ووصفت مديرة ادارة المتابعة في الامانة العامة للتخطيط ايمان المطيري المشروع الذي تبلغ قيمته 179 مليون دينار بأنه يعد أحد أبرز مشروعات خطة التنمية الصحية مبينة أنه سيقدم خدمات للرعاية الصحية العامة والتخصصية للمواطنين والوافدين.

طالبوا الحكومة بأن تبدأ بنفسها بالترشيد ووقف الهدر

نواب لـ «الدستور»: لا لإلغاء الدعم على حساب جيب المواطن

أعلن عدد من النواب رفضهم القاطع لأي محاولة أو توجه حكومي لرفع الدعم عن الخدمات التي تقدم للمواطنين ما لم تكن هناك خطط بديلة تعوضه عن إلغاء هذا الدعم مؤكدين أنه لا يمكن أن نقبل بأن تعالج الحكومة مشاكلها الاقتصادية على حساب المواطن.

النائب د.يوسف الزلزلة قال في تصريح خاص لـ «الدستور» إن اي ترشيد يمس جيب المواطن سنرفضه وأي أمر سيحل الأزمة الاقتصادية للدولة فنحن معه بشرط ألا يتعارض مع مصلحة المواطن ومستوى معيشته لافتا إلى أنه ضد إلغاء الدعم على الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن بشرط أن يستفيد المواطن من هذا الدعم لكن إذا كان هذا الدعم يذهب في غير محله ولا يستفيد منه إلا التجار والمتنفذون فسنقف مع أي إجراء حكومي لإلغائه.

من جانبه قال النائب مبارك الحريص: على الحكومة في أي ضائقة مالية او نقص في مواردها أن تكون قدوة لا أن تنقل المشكلة لجيب المواطن مؤكدا على ضرورة أن تبدأ الحكومة بنفسها بالترشيد ووقف الهدر في الكثير من بنود الميزانية أما المواطن فيجب الابتعاد عن دخله لان هذه الدعومات التي يأخذها من حقه وفي بلده

من جهته قال النائب ماجد موسى: اجدد رفضي لأي خطة حكومية تستهدف جيب المواطن ويجب أن تكون الرؤية الحكومية واضحة وشاملة فأين هي خطط تنويع مصادر الدخل فيما رأى النائب أحمد لاري أن ترشيد الميزانية أمر مستحق في ظل انخفاض إيرادات النفط لكن الحل الأمثل بخفض الإنفاق والترشيد شريطة أن نحافظ على مستوى معيشة المواطنين حسب ما جاء بالنطق السامي لسمو الأمير

الطريجي: خصخصة الأندية السبيل الوحيد لإخراج الرياضة من النفق المظلم

د.عبدالله الطريجي

أكد النائب د.عبدالله الطريجي أن الرياضة الكويتية مختطفة من بعض المتسلطين على الشأن الرياضي الذين لعبوا الدور الأكبر في تدميرها وتراجعها منذ أن وضعوا أيديهم عليها من بعد التحرير.

لافتا إلى أن خصخصة الأندية الرياضية هي السبيل الوحيد لإخراج الرياضة الكويتية من النفق المظلم لأنه سيحررها من مراكز القوى المهيمنة عليها وتابع قائلا في برنامج «منصة الجماهير»: إن الرياضة الكويتية في امس الحاجة لدخول المستثمر الكويتي والأجنبي لافتا إلى تقديمه مقترحا بقانون عن هذا الموضوع.

تفاصيل (ص15)

الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
16 ربيع الأول 1437
27 ديسمبر 2015
العدد 747

نائب الأمير يرعى الملتقى الوقفي الـ 22

يشمل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح برعايته الملتقى الوقفي الثاني والعشرين الذي تنظمه الأمانة العامة للأوقاف تحت شعار (إدارة الأوقاف تكامل وريادة) وقد أناب سموه وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع لحضور حفل الافتتاح الساعة العاشرة صباح اليوم الاحد في فندق الجميرا.

منها 12 اتفاقية و44 قانونا عاما و36 للميزانيات والحساب الختامي

المجلس ينجز 92 تشريعا في 2015

جلسة ماراثونية تاريخية بصعود 13 وزيرا المنصة للرد على تقارير ديوان المحاسبة

حفل العام 2015 بنشاط برلماني فوق العادة ما يترجم مساعي المجلس الحالي في التعاطي الجاد والفعال للقضايا والموضوعات كافة.

الأرقام والإحصاءات خير من يتحدث عن ذلك النشاط المتواصل إذ أنجز المجلس 92 تشريعا خلال العام منها 44 قانونا عاما و12 اتفاقية و 36 قانونا للميزانيات والحسابات الختامية.

ووصل مجموع ما قدمه النواب خلال العام الحالي من أسئلة نحو 937 سؤالا قدمها 43 نائبا.

وخلال الاسبوع الجاري ستتوالى «الدستور» في نشر حصاد عام 2015 لإنجازات وأنشطة النواب خلال هذا العام تبدأ اليوم بحلقة عن الحصاد خلال الـ 3 أشهر الأولى من العام الجاري والتي أقر فيها المجلس 18 قانونا منها محكمة الأسرة وحقوق الطفل وإنشاء جهاز المراقبين الماليين والمحاكم التأديبية وإنشاء هيئة الطرق والنقل وتعديل قانون الهيئات الرياضية وتنظيم حملات الحج والعمرة وإقرار قرض لمن باع بيته وجمع السلاح إضافة إلى 132 قرارا خلال الجلسات و8 طلبات مناقشة أهمها قضايا انقطاع التيار الكهربائي وقرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين وأوضاع هيئة أسواق المال والإساءات المتكررة للسلطة القضائية.

وأقر المجلس خلال الـ 3 أشهر الأولى أيضا 90 توصية منها 9 توصيات بشأن إلغاء رفع الدعم عن الديزل والكيروسين و10 توصيات بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2015-2020 و4 توصيات بشأن أسباب تأخر إصدار اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحياة البرلمانية صعد رئيس الوزراء و12 وزيرا المنصة في جلسة 12 مارس 2015 للرد على التجاوزات التي تطرقت إليها تقارير ديوان المحاسبة حول مخالفات الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية.

ونظر المجلس 14 رسالة واردة و 16 طلبا برفع الحصانة وافق على نصفها ورفض النصف الآخر كما صدق على 15 مضبطة في 14 جلسة عقدها المجلس خلال يناير وفبراير ومارس.

تفاصيل (ص05-14)

التشريعات المنجزة في 2015

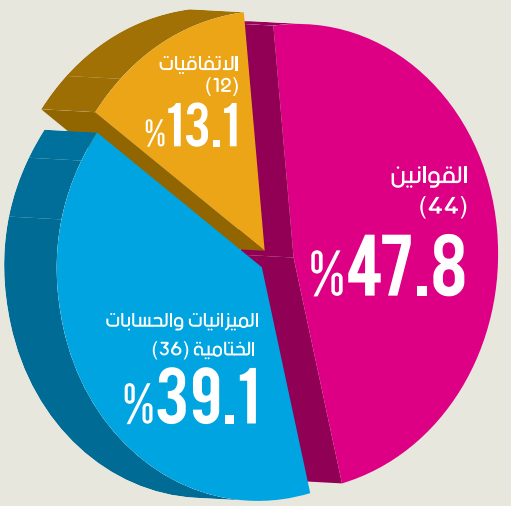

التشريعات المنجزة	القوانين	الاتفاقيات	الميزانيات	الإجمالي
العدد	44	12	36	92
المعدل	% 47.8	% 13.1	% 39.1	% 100

الصالح: معالجة أوضاع موظفي هيئة مكافحة الفساد

دعا النائب خليل الصالح الحكومة إلى ضرورة معالجة أوضاع الموظفين العاملين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد معالجة لا تضر مراكزهم الوظيفية واستحقاقاتهم المترتبة عليها لافتا الى أن القرارات التي اتخذت مؤخرا على خلفية إبطال المحكمة الدستورية للهيئة لم تحصن حقوق الموظفين سواء منهم العاملون في الوظائف الحكومية أم العاملون في القطاع الخاص سابقا والذين قدموا استقالاتهم والتحقوا بالهيئة من المواطنين والوافدين.

وأضاف أن النواب لن يقبلوا بتحميل أصحاب المراكز القانونية المستقرة من العاملين بالهيئة تبعية الخلل الذي أدى إلى إبطالها ويجب اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها حفظ حقوقهم.

10 % نسبة الإنجاز في مستشفى الصباح الجديد

أعلنت الأمانة العامة للتخطيط والتنمية انتهاء أعمال المرحلة الرابعة بمشروع مستشفى الصباح الجديد المتوقع الانتهاء منه في عام 2018 وقالت ان نسبة الانجاز بلغت حتى ديسمبر الجاري نحو 10 في المئة لافتة إلى أن أعمال المشروع تسير أسرع من الجدول الزمني المقرر لها.

ووصفت مديرة ادارة المتابعة في الامانة العامة للتخطيط ايمان المطيري المشروع الذي تبلغ قيمته 179 مليون دينار بأنه يعد أحد أبرز مشروعات خطة التنمية الصحية مبينة أنه سيقدم خدمات للرعاية الصحية العامة والتخصصية للمواطنين والوافدين.

طالبوا الحكومة بأن تبدأ بنفسها بالترشيد ووقف الهدر

نواب لـ «الدستور»: لا لإلغاء الدعم على حساب جيب المواطن

أعلن عدد من النواب رفضهم القاطع لأي محاولة أو توجه حكومي لرفع الدعم عن الخدمات التي تقدم للمواطنين ما لم تكن هناك خطط بديلة تعوضه عن إلغاء هذا الدعم مؤكدين أنه لا يمكن أن نقبل بأن تعالج الحكومة مشاكلها الاقتصادية على حساب المواطن.

النائب د.يوسف الزلزلة قال في تصريح خاص لـ «الدستور» إن اي ترشيد يمس جيب المواطن سنرفضه وأي أمر سيحل الأزمة الاقتصادية للدولة فنحن معه بشرط ألا يتعارض مع مصلحة المواطن ومستوى معيشته لافتا إلى أنه ضد إلغاء الدعم على الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن بشرط أن يستفيد المواطن من هذا الدعم لكن إذا كان هذا الدعم يذهب في غير محله ولا يستفيد منه إلا التجار والمتنفذون فسنقف مع أي إجراء حكومي لإلغائه.

من جانبه قال النائب مبارك الحريص: على الحكومة في أي ضائقة مالية او نقص في مواردها أن تكون قدوة لا أن تنقل المشكلة لجيب المواطن مؤكدا على ضرورة أن تبدأ الحكومة بنفسها بالترشيد ووقف الهدر في الكثير من بنود الميزانية أما المواطن فيجب الابتعاد عن دخله لان هذه الدعومات التي يأخذها من حقه وفي بلده

من جهته قال النائب ماجد موسى: اجدد رفضي لأي خطة حكومية تستهدف جيب المواطن ويجب أن تكون الرؤية الحكومية واضحة وشاملة فأين هي خطط تنويع مصادر الدخل فيما رأى النائب أحمد لاري أن ترشيد الميزانية أمر مستحق في ظل انخفاض إيرادات النفط لكن الحل الأمثل بخفض الإنفاق والترشيد شريطة أن نحافظ على مستوى معيشة المواطنين حسب ما جاء بالنطق السامي لسمو الأمير

الطريجي: خصخصة الأندية السبيل الوحيد لإخراج الرياضة من النفق المظلم

د.عبدالله الطريجي

أكد النائب د.عبدالله الطريجي أن الرياضة الكويتية مختطفة من بعض المتسلطين على الشأن الرياضي الذين لعبوا الدور الأكبر في تدميرها وتراجعها منذ أن وضعوا أيديهم عليها من بعد التحرير.

لافتا إلى أن خصخصة الأندية الرياضية هي السبيل الوحيد لإخراج الرياضة الكويتية من النفق المظلم لأنه سيحررها من مراكز القوى المهيمنة عليها وتابع قائلا في برنامج «منصة الجماهير»: إن الرياضة الكويتية في امس الحاجة لدخول المستثمر الكويتي والأجنبي لافتا إلى تقديمه مقترحا بقانون عن هذا الموضوع.

تفاصيل (ص15)

الوزير الخالد يثبت في كل يوم أنه أهل لتحمل المسؤولية

إشادة نيابية بالحملة الأمنية الشاملة للداخلية في جليب الشيوخ

أشاد عدد من النواب بالحملة الامنية الشاملة في منطقة جليب الشيوخ والتي ساهمت في ضبط مطلوبين للعدالة ومخالفين للإقامة ومصانع خمور وقاموا بإغلاق محلات بدون ترخيص وضبط الخدم الهاربين من الكفلاء والكثير من المخالفات.

وأكد النواب ان المواطن الكويتي بدأ يشعر بالثقة والفخر والطمأنينة لوجود عيون ساهرة ساهمت وتساهم في حماية الوطن والمواطن مضيفين أننا نثق بيقظة رجال الداخلية وحرصهم على حفظ الأمن وصد كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد.

ودعا النائب د. محمد الحويلة إلى ضرورة دعم الحملات الأمنية والاجراءات الأمنية التي تقوم بها وزارة الداخلية لضبط المخالفات والتجاوزات ومنتهكي القانون والخارجين عليه بجميع مناطق الكويت وتقديم كل الدعم لوزارة الداخلية ودعم رجال الأمن لإنجاز المهام المنوطة بهم في هذا الشأن مؤكدا أنه عندما يتعلق الأمر بأمن الوطن وسلامة مواطنيه فالحزم هو السبيل الوحيد لمواجهة أي مخالفات مع من تسول له نفسه الخروج على هذه القواعد ، مشيرا إلى ان التحديات والتهديدات التي تواجه بلدنا كثيرة منها الخلل في التركيبة السكانية ومواجهة الإرهاب التي ضربت المنطقة والكويت وكذلك التسلل والتهريب ودخول الممنوعات بأنواعها

د. محمد الحويلة

الحويلة: المواطن بدأ يشعر بالثقة والفخر لوجود عيون ساهرة تحمي البلاد

المختلفة تفرض معادلة صعبة جدا ومعقدة تتطلب الاستعداد المستمر والحيطة الشديدة والضربات الاستباقية والوقائية.

وأشاد الحويلة بالحملة التي نفذتها وزارة الداخلية بتوجيهات من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بمنطقة جليب الشيوخ بمشاركة 1700 عسكري و 150 دورية طوقوا المنطقة بدءا من الرابعة صباحاً واستهدفت المنطقة بأكملها حيث تمكنوا من ضبط مطلوبين للعدالة ومخالفين للإقامة ومصانع خمور وقاموا بإغلاق محلات من دون ترخيص وضبط الخدم الهاربين من الكفلاء والكثير من المخالفات.

وأكد الحويلة ان المواطن الكويتي بدأ يشعر بالثقة والفخر والطمأنينة لوجود عيون ساهرة ساهمت وتساهم في حماية الوطن والمواطن وأننا نثق بيقظة رجال الداخلية وحرصهم على حفظ الأمن وصد كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد مؤكدا أن هذا ما نطمح اليه وهو الوصول الى الجريمة قبل وقوعها ومحاربة أي سلوكيات أو أعمال تخل بالآداب العامة وتتنافى مع تعاليم ديننا الحنيف وعاداتنا الاجتماعية المحافظة وعمل حملات استباقية ووقائية تدعم هذا الجانب وتحصنة وتحافظ على الأمن الاجتماعي الذي يعد جانبا أساسيا من جوانب الأمن الوطني.

ودعا الحويلة إلى تنظيف البلد من العمالة الهامشية التي انتشرت في جميع المناطق وساهمت في تفشي ظاهرة السرقات والمشاكل والجرائم الدخيلة على مجتمعنا الكويتي ، وتجلب على الكويت انتقادات من جماعات حقوق الإنسان ويسببون أعباء على الدولة وعلى بنيتها التحتية والفوقية وكذلك تشكل ضغطا كبيرا على الخدمات المختلفة التي

عبدالله العدواني

العدواني: الداخلية والدفاع تدعم إجراءات تطبيق القانون والقضاء على الفساد

تقدمها الدولة بالإضافة انها تشكل سمة غير حضارية أو أمنية كذلك فأن تمركز عدة جنسيات من العمالة غير القانونية في أحياء سكنية وبكثافة شديدة وتسكن بشكل جماعي غير حضاري أو إنساني أو صحي أو قانوني وهو أحد أنواع المهددات للأمن العام والإستقرار ويفترض ان كل عدد يدخل إلي البلاد يقابلة تخطيط لعدة أمور منها هل هناك حاجة لها وهل الدولة باستطاعتها توفير الحاجات الأساسية من سكن وغذاء وعلاج وأمن وغيرها وهل لهذه الجاليات أي انتماءات أو ايديولوجيات أو سلوكيات قد تشكل خطرا على أمن البلد كذلك ان تشارك وزارة التجارة وهيئة القوى العاملة والتي لها علاقة في معالجة هذه الظاهرة وتداعياتها.

واختتم الحويلة تصريحه بالشكر للقيادة الأمنية ورجال الأمن الأبطال وعلى رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي يثبت في كل يوم انه أهل لتحمل المسؤولية، ووكيل الوزارة الفريق أول سليمان الفهد وجميع القيادات الأمنية ورجال المؤسسة الأمنية من عسكريين ومدنيين على ما يقومون به من جهود متميزة وملموسة تجاه حفظ الأمن ونشر الأمان في ربوع الوطن، فلهم منا كل الشكر والتقدير، حفظ الله الكويت وشعبها وقيادتها من كل مكروه.

ملاحقة المتهمين

ومن جهته أشاد النائب عبدالله العدواني بجهود وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد في منطقة جليب الشيوخ بعد الحملة الأمنية الشاملة والموسعة لضبط وملاحقة المتهمين والمطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين للقوانين.

وأضاف العدواني في تصريح صحفي ان الحملة الامنية الكبيرة الاسبوع الماضي التي شاركت فيها عدة قطاعات من وزارة الداخلية وشارك فيها وكلاء مساعدون وقيادات أمنية بمشاركة القطاعات الأمنية وعدد من الوزارات اتت ثمارها في القبض على المخالفين للقوانين والمجرمين واصحاب اوكار الرذيلة والمخدرات.

وقال العدواني ان سياسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الاستمرار في تطبيق القانون وفرض النظام يظهر الدور الفاعل والكبير للوزارة واركانها في نشر الامن وإعادة الهيبة للقانون مثمنا دور كل قطاعات الوزارة في التصدى للمخالفين.

واوضح العدواني ان نزول وكيل وزارة الداخلية الفريق الفهد وكبار القادة الى مناطق الحملة يظهر الحزم والجدية في تطبيق القانون والاستمرار في سياسة الوزير الخالد الرامية الى حفظ الكويت من آفات الجريمة بكافة انواعها ويدل دلالة واضحة على انه لا مكان للمجرمين فيها.

وقال العدواني ان لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الامة تدعم هذه الاجراءات التي يراد منها تطبيق القانون والقضاء على الفساد والإجرام ومخالفي قوانين الدولة مثمنا جهود الوزارات الاخرى كالبلدية والشؤون والتجارة في المساهمة بهذه الحملة.

الحويلة يطالب بإنشاء حديقة في منطقة صباح السالم

قدم النائب د. محمد هادي الحويلة اقتراحا برغبة قال فيه: نظرا لوجود ساحة كبيرة خالية بمنطقة صباح السالم قطعة (7) وإن استغلال هذه المساحة بمشروع حضاري وتجميلي في نفس الوقت سوف يعود بالنفع على أهالي المنطقة.

وحيث تعتبر الحدائق العامة المتنفس والمتنزه لأفراد المجتمع حيث يستطيعون قضاء أوقات فراغهم فيها وممارسة هواية المشي وممارسة أنواع الأنشطة الرياضية المتوفرة فيها وتسلية أبنائهم بالألعاب المسلية الموجودة فيها وهناك أيضا الكثير من المساحات الفضاء في مناطق محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير التي من الإمكان استغلالها لإنشاء حديقة عامة تخدم أهالي المناطق التابعة لها.

وجاء في نص الاقتراح :

- استغلال الساحة الخالية بمنطقة صباح السالم بقطعة (7) وذلك بإنشاء حديقة عامة تحتوي على ممشى وأماكن لألعاب الأطفال وإنشاء ديوان للمتقاعدين بها.
- إنشاء حدائق عامة وتشجير جوانب الطرقات والمساحات الفضاء في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير لتكون متنفسا لأهالي المناطق التابعة لها ومراقبة شركات النظافة التي تهمل في العديد من مناطق المحافظتين وزيادة إنارة الشوارع وتعزيز الخدمات الصحية والأمنية والتعليمية ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير مراكز تنمية مجتمعية ومراكز شباب بالإضافة إلى تنسيق وتنظيم المناطق من قبل الهيئة العامة للزراعة.
- إنشاء حدائق عامة في منطقتي المنقف والعقيلة كذلك مناطق المسيلة وابو فطيرة والمسايل فهي من المناطق الجديدة التي يجب أن يكون بها حدائق تحتوي على جميع الخدمات من ممشى والعاب للاطفال وديوان للمتقاعدين واجهزة لممارسة جميع أنواع الأنشطة الرياضية.
- العمل على إنشاء 3 حدائق في مدينة صباح الأحمد وذلك لكبر مساحة هذه المدينة وتعداد سكانها حيث انها تعد من اكبر المدن ومرشحة مستقبلا ان تكون احدى محافظات فهي بحاجة لمتابعة كافة الخدمات بها.

يشكل مجلس الإدارة من 5 أعضاء بالانتخاب لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد

العوضي يقترح تنظيم اتحاد ملاك العقار

قدم النائب كامل العوضي اقتراحا بقانون في شأن نظام اتحاد ملاك العقارات جاء في نصه:

مادة (1)

في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات الاتية المعاني المبينة قرين كل منها.

الاتحاد: الاتحاد المكون من جميع شاغلي الوحدات بالعقارات متعددة الادوار او المجمع السكني متعدد العقارات.

العقار: المنشأت المكونة من عدة ادوار لا تقل عن ثمانية أدوار باستثناء مشاريع الرعاية السكنية التي تقل عن عشرة ادوار.

اعضاء الاتحاد: مالك الوحدة او الشاغل لها شخصا طبيعيا او اعتباريا وايا ما كان سند الحيازة او الشغل.

الجمعية: الجمعية العمومية المشكلة من جميع شاغلي الوحدات.

مجلس الادارة: مجلس ادارة الاتحاد المشكل بقرار من الجمعية العمومية للاتحاد.

مدير العقار: المدير المسؤول عن ادارة وتنظيم و استخدام الخدمات والمراجعة في الاجزاء المشتركة المخصصة للانتفاع العام للقاطنين بالعقار.

مادة (2)
نطاق سريان القانون

تسري احكام هذا القانون على كافة المنشآت والعقارات متعددة الطبقات المملوكة لشخص او هيئة ومخصصة للسكن او الاستخدام للشخص الاعتباري او الطبيعي

ولا تسري احكام هذا القانون على المباني المقفلة اداريا لجهات حكومية.

2- المملوكة او المؤجرة من الشخص الاعتباري والمخصصة لسكن العاملين بها.

- المنشآت الفندقية والسياحية.

مادة (3)

مع عدم الاخلال بأحكام المواد (748 - 874) من المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 المشار اليه. يعمل اتحاد الملاك الى تحقيق:

- الحفاظ على سلامة العقار واجزائه المشتركة وملحقاته من مواقف وخدمات بما يحقق الانتفاع الامثل بها.

- توفير الخدمات المطلوبة للعقار من حراسة وخدمات وصيانة المصاعد والمولدات وخزانات المياه وغيرها من الخدمات ذات الصلة الانتفاع والاستخدام المشترك لقاطني العقار.

-وللاتحاد في سبيل تحقيق اغراضه التعاقد مع شركات متخصصة في اعمال الصيانة والحراسة وسداد الالتزامات المتطلبة لها وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذيه للقانون.

مادة (4)

يتولى ادارة العقار الجمعية العمومية ومجلس الادارة ومدير الاتحاد

مادة (5)

الجمعية العمومية للاتحاد

تشكل الجمعية من جميع شاغلي الوحدات بالعقار وايا كانت صفتهم او سند حيازتهم والمسددين للالتزامات المقررة للعضوية.

مادة (6)
اختصاصات الجمعية العمومية

- تختص الجمعية العمومية بالموافقة على نظام الاتحاد المعد للتسجيل والشهر.

- اختيار اعضاء مجلس ادارة الاتحاد من بين اعضائها.

- تعيين رئيس مجلس الادارة ومدير الاتحاد.

- الموافقة على العقود التي يبرمها مجلس الادارة مع الشركات المتخصصة اذا تجاوزت قيمتها عشرة الاف دينار.

- تقرير مكافأة مدير الاتحاد.

- تحديد الاشتراك الشهري لشاغلي الوحدات بالعقار.

- ما يطلب مجلس الادارة عرضه في الاجتماع السنوي للاتحاد.

مادة (7)
مجلس إدارة الاتحاد

- يشكل مجلس ادارة الاتحاد من خمسة اعضاء يتم انتخابهم من بين اعضاء الجمعية.

- مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- لا يتقاضى اعضاء مجلس الادارة مكافآت او مزايا نظير العضوية.

مادة (8)
اختصاص مجلس ادارة الاتحاد

-ابرام عقود الصيانة او

كامل العوضي

للاتحاد الحق في حجب استخدام المرافق والمصاعد في سبيل تحصيل مستحقاتهم المالية

الاصلاح و الترميم اذا لم تتجاوز قيمتها خمسة الاف دينار.

- الموافقة على العقود التي يبرمها مدير الاتحاد.

- النظر في حسابات الايرادات والمصروفات السنوية للعقار.

- تقدير اعمال ومهام مدير الاتحاد.

- القيام بما يكلف به من الجمعية.

مادة (9)
مدير الاتحاد

يعين مدير الاتحاد من بين اعضاء الجمعية العمومية او مجلس الادارة ويمثل المدير الاتحاد في علاقته بالغير وامام القضاء ويكون لمن يفوضهم حق الحضور عن الاتحاد امام اي جهة من الجهات الادارية او القضاء.

ويحدد قرار التعيين صلاحياته والمكافأة المقررة له ومن بينها:

- تعيين حراس العقار ومسؤولي الخدمات.

- تنظيم استخدام الوسائل المشتركة بما يحقق تمكين الشاغلين كامل الافادة بها.

- اعداد الميزانية التقديرية وحسابات المصروفات والايرادات لعرضها على مجلس الادارة.

- تلقي شكاوي الاعضاء والعمل على حلها.

- تنفيذ قرارات الجمعية ومجلس الادارة.

- اتخاذ ما يراه من اجراءات عاجلة يتطلبها تحقيق سلامة العقار واحتياجات السكان من الخدمات المشتركة.

مادة (10)

يجوز في المشروعات متعددة العقارات في المجموعات السكنية ان تشكل لها معا الاجهزة الادارية الموحدة وهي الجمعية العمومية ومجلس الادارة ومدير الاتحاد تتولى معاونة الاجهزة المختلفة اداء مهامها داخل المجمع السكني.

مادة (11)
عضوية الاتحاد

يُعد عضوا في الاتحاد كل من يشغل واحدا او اكثر من الوحدات وسواء كان مقيما بها او غير مقيم بالعقار.

كما يعد عضوا في الاتحاد كل مالك او مستأجر او منتفع بالوحدة شخصا طبيعيا او اعتباريا وايا كان سبب او سند شغله للوحدة.

مادة (12)
التزامات شاغل الوحدة

يلتزم عضو الاتحاد او شاغل الوحدة بإجراء جميع الاصلاحات الداخلية للاجزاء الخاصة وسائر الاجزاء المقررة للوحدة والتي قد يترتب على عدم اصلاحها او صيانتها اضرار بأي من الشاغلين اعضاء الاتحاد او الغير.

- وفي حال اخلال العضو بهذا الالتزام يجوز لمدير الاتحاد بعد انذاره بكتاب مسجل على موطنه او عنوانه بالعقار بإجراء الاصلاحات اللازمة خلال خمسة عشر يوما وفي حال المخالفة يكون لمدير الاتحاد اتخاذ جميع الاجراءات القانونية لإجراء الاصلاحات مع تحميله بكل التكاليف.

مادة (13)

لكل عضو استخدام الاجزاء المشتركة فيما اعدت له وبما لا يمثل مساسا او انقاصا من استعمال الاخرين له.

مادة (14)

لا يجوز للعضو اجراء او ادخال اي تعديل على الاجزاء المشتركة بدون ترخيص من مجلس الادارة فإذا كان التعديل لزيادة المنفعة وفي تحسين الاستخدام المشترك للوحدة والذي يجري على نفقته بعد موافقة مدير الاتحاد.

مادة (15)
موارد الاتحاد

تتكون موارد الاتحاد من:

- الاشتراكات الشهرية وسائر الالتزامات المالية التي تقرر على اعضاء الاتحاد.

- ناتج استثمار ما ينشأ من ودائع لدى البنوك لخدمة الاتحاد.

- التبرعات والمساهمات الاختيارية للاعضاء وغيرهم.

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات تحصيل مستحقات الاتحاد وقبول المساهمات العينية او المادية وقواعد تسجيل قيد الحسابات والميزانية السنوية والحساب الختامي

مادة (16)

للاتحاد في سبيل تحصيل مستحقاته المالية حق حجب استخدام اجهزة ومعدات الاجزاء المشتركة من مرافق ومصاعد ومصادر الطاقة والمياه.

وتكون الوحدة المخالفة محملة بالديون المستحقة عليها للاتحاد ويكون لديون الاتحاد اولوية على سائر حقوق الدائنين عند التزاحم.

مادة (17)
الشخصية المعنوية للاتحاد

يكتسب الاتحاد الشخصية الاعتبارية بمجرد استكمال اجراءات التسجيل والشهر وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لاتحادات الملاك في مشاريع الرعاية السكنية.

مادة (18)

مع عدم الاخلال بالاحكام السابقة وفيما لا يتعارض مع احكام هذا المادة تستثني العقارات متعددة الطوابق في المشاريع الاسكانية المنفذة بمعرفة المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمستحقي الرعاية السكنية وفقا لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 و القانون رقم 27 لسنة 1995 المشار اليهما من اجراءات تشكيل مجلس ادارة الاتحاد او تعيين مدير للاتحاد.

كما يجوز تشكيل مجلس ادارة ومديرا لاتحاد السكان في المجمع السكني متكامل الخدمات من اجل تحقيق اغراض هذا القانون.

ويصدر قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس ادارة المؤسسة بقواعد واجراءات واختصاصات ونظام العمل لكل من مجلس الادارة ومدير الاتحاد وقيمة الاشتراك الشهري للعضو.

مادة (19)

تسري قواعد تحصيل الاشتراك الشهري مع موعد استحقاق مقابل الانتفاع او الايجار للوحدة المخصصة وفقا للمادة السابقة وبذات شروطها.

ويصدر قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلسة ادارة المؤسسة

مادة (20)

على اتحادات الملاك او مجالس ادارة العقارات القائمة عند صدور هذا القانون توفيق اوضاعها بما يتفق مع احكامه وذلك خلال سنة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (21)

تسري اللوائح والقرارات المعمول بها قبل صدور هذا القانون الى ان تصدر اللوائح والقرارات المنصوص عليها منه مع مراعاة حكم المادة (18) من هذا القانون.

مادة (22)

تطبق احكام المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1981 المشار اليه فيما لم يرد به نص في هذا القانون.

مادة (23)

يصدر وزير العدل اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به.

مادة (24)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

يقر في أول ثلاثة أشهر 18 تشريعا ويعقد 14 جلسة ويصدر 132 قرارا و90 توصية

إنجازات تشريعية ورقابية استثنائية في تاريخ المجالس المتعاقبة خلال 2015

إعداد أيمن عبدالله
وعبده ابراهيم:

عقد مجلس الأمة 14 جلسة في شهور يناير وفبراير ومارس وأصدر 132 قرارا وأقر 18 تشريعا أهمها محكمة الأسرة والطفل وجمع السلاح والمراقبين الماليين والمحاكمات التأديبية و3 اتفاقيات.

وأقر المجلس 90 توصية نيابية وناقش 14 رسالة واردة وافق على 13 منها وسحب واحدة وصدق على 15 مضبطة كما نظر في 16 طلبا برفع الحصانة النيابية عن النواب رفض نصفها ووافق على النصف الآخر.

وقدم النواب 321 سؤالا و127 رغبة و145 اقتراحا بقانون وشهدت الأشهر الثلاثة الاولى سابقة تاريخية هي الأولى من نوعها في تاريخ مجلس الأمة والحياة النيابية والسياسية في الكويت بصعود 13 وزيرا الى المنصة لمناقشة ردود الحكومة على تقارير ديوان المحاسبة.

جانب من احدى جلسات شهر يناير

16 طلبا برفع الحصانة النيابية يوافق على 8 منها ويرفض مثلها

تفعيل دور إدارة حماية المستهلك في وزارة التجارة

جلسة 13 يناير 2015

صادق المجلس على المضابط الأرقام 1323أ و1323ب و 1323 ج بتاريخ 16و 17 و18 ديسمبر 2014.

وافق المجلس على تقرير من الامانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 28 اكتوبر لسنة2014 حتى 31 ديسمبر لسنة 2014 (عملا بنص المادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وافق المجلس على رسالة من النائب نبيل الفضل يطلب فيها عرض الأمر على مجلس الأمة للبت في سؤاله الذي يرغب في توجيهه الى وزير الاسكان وذلك دون تعديل (عملا بنص المادة 122 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة).

وافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة حماية المال العام يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن مدى التزام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتخصيص حظائر الاغنام والماشية الى لجنة التحقيق بشأن التجاوزات التي شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة للاختصاص(طبقا لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية).

المجلس يرجئ طلبا بتوسيع نطاق صلاحيات لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة والثروة السمكية فيما يتعلق بتوزيع الحيازات واي تجاوزات اخرى في الهيئة،وذلك بناء على طلب الحكومة لمدة اسبوعين.

المجلس يوافق على امهال «التعليمية» اسبوعين للانتهاء من تقريرها بشأن الاقتراحين بقانونين للنائب نبيل الفضل بتعديل قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر .

وافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان في القضية رقم 194 جنح صحافة بموافقة 13 نائبا وعدم موافقة 25 وامتناع 3 من اصل الحضور 41 عضوا.

وافق المجلس (35 موافقة وعدم موافقة 17 وامتناع 2) على تحويل الجلسة سرية لمناقشة طلب النائب العام رفع الحصانة عن النائب د. عبد الحميد دشتي في القضية جنايات أمن الدولة.

وافق المجلس (15 موافقة على تقرير اللجنة القاضي بعدم رفع الحصانة عن دشتي و33 عدم موافقة وامتناع عضو واحد) على رفع الحصانة عن النائب د. عبد الحميد دشتي في القضية جنايات أمن الدولة.

وافق المجلس (10 موافقون و26غير موافقين و1 ممتنع من اصل الحضور 37) على رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية جنح صحافة.

وافق المجلس (9 موافقون و26 غير موافقين و1 ممتنع من اصل الحضور 37) على رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية جنح كيفان.

وافق المجلس (9 موافقون و29 غير موافقين و1 ممتنع من اصل الحضور39) على رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية جنح الفردوس.

المجلس يحيل (موافقة عامة) الجواب على الخطاب الاميري ويرفعه الى صاحب السمو الامير.

9 توصيات للديزل والكيروسين

وافق المجلس على9 توصيات نيابية منها الغاء قرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين ويحيلها الى الحكومة وقعها 24 نائبا وهي:

وقف قرار رفع أسعار الديزل والكيروسين إلى حين عمل دراسة متكاملة حول هذا الأمر يبين فيها سلبيات وايجابيات مثل هذا القرار وعدم تأثيره على المواطنين بصورة سلبية وكذلك تبين هذه الدراسة طريقة التعامل مع السلع الضرورية للمواطن بحيث لا تؤثر سلبا على حياته المعيشية اليومية.

مراقبة أسعار السلع وتفعيل دور إدارة حماية المستهلك في وزارة التجارة وإيقاع العقوبات بكل الجهات المخالفة.

تطبيق القوانين بحق كل الشركات المخالفة للقرارات الخاصة بعدم زيادة الأسعار وكذلك تطبيق الجزاءات التي تحددها هذه القوانين في حق تلك الشركات.

تفعيل دور اتحاد الجمعيات التعاونية لمراقبة أسعار السلع ومحاسبة الجمعيات التعاونية التي لا تلتزم بقرارات اتحاد الجمعيات بعدم رفع أسعار السلع بالطريقة الخاطئة التي حصلت خلال الأيام السابقة.

تقدم الحكومة التشريعات المناسبة لإيقاف جشع الشركات التي تقوم برفع أسعار السلع دون أي مبرر لذلك.

وقف أي قرارات قيد الدراسة لدى الحكومة بخصوص إلغاء الدعومات للسلع والخدمات الضرورية للمواطن إلى حين الانتهاء من الدراسات الضرورية للتأكد من أن أي قرار لا يؤثر على جيب المواطن أو الحياة اليومية الاعتيادية .

تقوم الحكومة وبصورة مستعجلة باستمرار دعم الكيروسين لجميع المخابز وكذلك تسهيل إعادة فتحها بعد أن أغلقت نتيجة زيادة سعر الكيروسين .

تقديم التشريعات وتطبيق القوانين الخاصة بالجهات المهربة للديزل وإنزال أشد العقوبات لكل من يثبت في حقه جريمة التهريب.

إعطاء سكان منطقة صباح الأحمد ديزل مدعوم إلى حين وصول الكهرباء بعد الكشف حيث وصول الكهرباء بشهر مارس.

التتمة ص06

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

صعود 13 وزيرا على منصة الرقابة في سابقة أولى في تاريخ الحياة النيابية الكويتية

جلسة تاريخية ماراثونية لمناقشة ردود الحكومة على تقارير ديوان المحاسبة

جانب من إحدى جلسات شهر فبراير

الغانم: تفعيل الرقابة الحقيقية

عقب انتهاء الجلسة الماراثونية التاريخية والتي امتدت 11 ساعة لمناقشة ردود الحكومة على تقارير ديوان المحاسبة قال الرئيس مرزوق الغانم: نشكر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد وكافة الاخوة اعضاء مجلس الامة وزراء ونوابا على هذه الجلسة.

وأضاف الغانم: الرقابة الحقيقية ومحاربة الفساد ليستا بالشعارات ولا بالكلمات الجوفاء وإنما بالعمل الدؤوب المنظم الصادق الخالص لوجه الله سائلا الله سبحانه وتعالى ان نكون قد نجحنا في هذه الجلسة وان تساهم الجلسة في تقليل ملاحظات ديوان المحاسبة التي تعكس بعض أوجه الفساد متمنيا الاستمرار على هذا الدرب.

تتمة المنشور ص05

تزكية فيصل الشايع وكيلا للشعبة البرلمانية.

انتخاب النائب د. عودة الرويعي أمين سر الشعبة البرلمانية بغالبية 37 عضوا مقابل 18 صوتا.

تزكية النائب عاشور أمين صندوق الشعبة البرلمانية بعد تنازل النائب عبدالله المعيوف.

انتخاب النواب ماضي الهاجري وسيف العازمي وخليل عبدالله اعضاء مكملين للجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية.

جلسة 14 يناير 2015

وافق المجلس (باجماع 33 عضوا) على المداولة الثانية لمشروع القانون بشأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري واحاله على الحكومة.

وافق المجلس (باجماع 36 عضوا) على المرسوم رقم 117 لسنة 2014 في شأن تعديل بعض احكام المرسوم رقم42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية.

وافق المجلس (32 موافقون و2 غير موافقين و4 ممتنعون من اصل الحضور38) على مشروع القانون بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأس مال صندوق النقدالعربي والتوصيات الواردة في التقرير واحاله على الحكومة. وجاءت التوصية كالتالي :(خلق فرص عمل للشباب الكويتي في هذه المؤسسات مع إيجاد آلية بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية لإقرار ميزة مالية تشجع الإقبال على مثل هذه الوظائف ، وبالتالي التشجيع على العمل في القطاع الخاص.

وافق المجلس (35 موافقون و2 غير موافقين و3 ممتنعون من اصل الحضور40) على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأس مال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والتوصيات الواردة في التقرير واحاله الى الحكومة.

المجلس يوافق على اعادة تقرير لجنة المرأة والاسرة بشأن حقوق الطفل الى اللجنة لدراسة التعديلات المكتوبة من الحكومة والنواب.

وافق المجلس (موافقة عامة) على تكليف اللجنة الداخلية والدفاع بانجاز تقريرها حول تعديل قانون الجيش بشأن التمديد للعسكريين من 60 الى 65 خلال اسبوعين وتكليف لجنة الاولويات بتحديد موعدها في الجلسات المقبلة.

وافق المجلس(موافقة عامة) على توصية نيابية للحكومة بمتابعة حسابات المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية واسترجاع الاموال في هذه الحسابات بعد القضاء السويسري بالكشف عن هذه الحسابات .

المجلس يوافق على استقالة النائب د. خليل عبد الله من عضوية البرلمان العربي ويزكي النائب د. محمد الحويلة بدلا منه.

المجلس يقر المداولة الأولى لقانون جمع السلاح.

جلسة 15 يناير 2015

وافق المجلس على المداولة الثانية لقانون تنظيم حملات الحج والعمرة بإجماع 46 عضوا واحاله على الحكومة.

لم يوافق المجلس على القانون بشأن تعديل احكام الر عاية السكنية (من باع بيته).

وافق المجلس على تقرير لجنة الاسكان بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية (من باع بيته) بشرط حق الانتفاع وعدم التملك واحاله على الحكومة، مع الغاء بند مساحة الـ400 متر مربع المجلس يقر 9 توصيات نيابية للحكومة منها الغاء قرار رفع الدعم عن الديزل والكيروسين ويحيلها الى الحكومة .

جلسة 27 يناير 2015

صادق المجلس على المضابط الارقام 1324/أ / ب / ج بتاريخ 13 و14 و15 يناير 2015

المجلس يوافق على رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد في قضية جنح الروضة (32 موافقون و 6 غير موافقين و 2 ممتنعان).

المجلس يوافق على رفع

التتمة ص07

10 توصيات للخطة الإنمائية الخمسية

وافق المجلس على 10 توصيات بشأن صدار الخطة الإنمائية للسنوات (2015/ 2016-2019/ 2020)، وفيما يلي التوصيات :

العمل على التنسيق بين الجهات المعنية لتنفيذ المشاريع الانشائية ومتابعة اجراء الدراسة الفنية الدقيقة للمشاريع وكذلك التنسيق مع الجهات المستفيدة لبعض المشاريع لتحديد احتياجاتها على وجه دقيق.

ايجاد وحدات ولجان متخصصة بالجهات الحكومية تتولى متابعة الخطة والعمل على قياس مدى تحقيق الأهداف التي من أجلها تم اعتماد المشاريع بالخطة والعمل على تقديم التوصيات التي من شأنها تذليل العقوبات.

تفعيل دور الاجهزة الفنية والهندسية بالجهات الحكومية التي تتولى ادارة وتنفيذ المشاريع وامدادهم بالكوادر الهندسية والفنية بما يتناسب مع حجم وقيم المشاريع وطبيعتها.

ايجاد آلية واضحة لتفعيل القوانين القائمة بشأن الزام الجهات المتعاقد معها سواء المكاتب الاستشارية او المقاولين بتحمل كافة الاضرار الناجمة عن اخطاء التصميم او التنفيذ مع فرض غرامات تتناسب وطبيعة الاخطاء.

التنسيق الكامل مع البلدية قبل التعاقد بشأن تخصيص الاراضي وتسلم حدود المواقع، والاسراع في استخراج تراخيص البناء.

اتمام الدراسة الفنية الجيدة ومراعاة الدقة لدى تحديد متطلبات كل مشروع لتجنب اصدار اوامر تغييرية واوامر تمديد مما يؤدي الى التأخر من الاستفادة من المشروع في الوقت المحدد له.

تعديل التكاليف الكلية للمشروع قبل طرح الاعمال في مناقصة عامة.

اتمام اجراءات التنسيق الكامل مع وزارات الخدمات لتوفير جميع الخدمات المطلوبة للمشاريع.

وضع معايير القياس اللازمة لقياس مدى تحقيق الأهداف التي من اجلها تم اعتماد المشاريع بالخطة.

الاهتمام بالموارد البشرية وتأهيل كوادر فنية متخصصة في التخطيط الانمائي وما يرتبط به من تقييم ومتابعة والقدرة على التعامل مع المشكلات الطارئة وذلك في كافة اجهزة الدولة.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

تمنى أن تساهم هذه الجلسات في تقليل ملاحظات الديوان على الجهات الحكومية

الغانم: الرقابة الحقيقية ومحاربة الفساد ليستا بالشعارات ولكن بالعمل الدؤوب

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا الجلسة التاريخية لمناقشة ردود الحكومة على تقارير ديوان المحاسبة

من كلمة المبارك في جلسة الرقابة التاريخية

- المرحلة الراهنة مليئة بتحديات لا تحتمل ترف التهاون
- إجراءات جادة وعاجلة لبناء كويت المستقبل
- نسعى لتحقيق تطلعات أهل الكويت جميعا
- التأكيد على حماية المال العام وتعزيز النزاهة والشفافية
- مواجهة جادة لجميع أشكال الفساد وأنواعه
- جلسة اليوم سابقة أولى في الحياة النيابية الكويتية
- لا حماية لفاسد ولا تستر على فساد
- واثقون في تقارير وملاحظات ديوان المحاسبة
- مؤمنون بتحقيق الرقابة الفعالة لحماية المال العام
- التركة ثقيلة والإصلاح يتطلب وقتا لمعالجة الأخطاء والترسبات

تتمة المنشور ص06

الحصانة عن النائب نبيل الفضل (33موافقون و4 غير موافقين و3 ممتنعون)

المجلس يوافق على رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي (35 موافقون و3 غير موافقين و2 ممتنعان).

وافق المجلس (موافقة عامة) على جميع الاحالات الواردة في جدول الاعمال.

وافق المجلس (موافقة عامة) على مقترح بتخصيص ساعة من جلسة الاربعاء لتأبين خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبدالله بن عبد العزيز.

وافق المجلس على تشكيل لجنة مشتركة من التشريعية والداخلية والدفاع لاحكام صياغة قانون تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات للاجتماع عقب انتهاء الجلسة والاتفاق على الصياغة ومناقشته في جلسة الاربعاء.

وافق المجلس (بالاجماع) على المداولة الاولى للاقتراحات بقوانين ومشروع القانون بشأن انشاء محكمة الاسرة.

وافق المجلس (46 موافقة بالاجماع) على المداولة الثانية على مشروع قانون بشأن تنظيم جمع السلاح واحاله على الحكومة

جلسة 28 يناير 2015

ناقش المجلس طلب المناقشة المقدم من بعض النواب لتأبين خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبدالله بن عبد العزيز.

وافق المجلس باجماع 45 عضوا على المداولة الثانية لتعديل قانون رقم 32 لسنة 1967 بشأن الجيش .

رفض المجلس اقتراحا بشأن تخصيص ساعة من جلسة الاربعاء لمناقشة قرار اغلاق صحيفة الوطن بموافقة 8 نواب من اصل الحضور 41.

وافق المجلس على اعادة تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن حظر التعامل مع الكيان الصهيوني الى اللجنة لمزيد من الدراسة.

المجلس يوافق على مناقشة تقارير لجان التحقيق وكتب وتقارير ديوان المحاسبة في جلسة الخميس 29 يناير.

المجلس رفض قفل باب النقاش على تقرير لجنة المرافق بشأن إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية (3 من 34).

الموافقة على اعادة التقرير الى اللجنة (19 من 34 موافقة).

الموافقة على مناقشة التقرير خلال الجلسة المقبلة 10 فبراير (موافقة عامة) لاستدعاء الحكومة وتدوين رأيها واعداد تقرير تكميلي.

جلسة 29 يناير 2015

ناقش المجلس تقارير لجان التحقيق وحال عدم اكتمال النصاب دون مناقشة كتب ديوان المحاسبة أو اتخاذ أي قرار.

جلسة 10 فبراير 2015

صادق المجلس على المضابط الأرقام 1325 أ و 1325 ب و 1325 ج بتاريخ 27 و28 و29 يناير 2015

وافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية يطلب فيها إحالة الموضوعات المتعلقة باختيار شاغلي الوظائف القيادية والمنظورة أمام لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى اللجنة للاختصاص طبقا لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية.

وافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها إحالة المخالفة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن تأخر الهيئة العامة للشباب والرياضة من تحصيل إيرادات غير حكومية مستحقة لها لأكثر من 10 سنوات بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية إلى لجنة حماية المال العام لاتخاذ ما تراه مناسبا.

(طلبا مناقشة) وافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة على مخالفات الجهات الحكومية في جلسة غد الخميس إضافة إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن تعديلات « الخدمة المدنية» وتقرير لجنة الميزانيات عن تعديل قانون إقرار الميزانيات والحسابات الختامية.

وافق المجلس على تحديد ساعة من جلسة 10 مارس المقبل لمناقشة ظاهرة إلغاء المناقصات الحيوية.

رفض المجلس رفع الحصانة عن النائبين نبيل الفضل ود. عبد الحميد دشتي في 4 دعاوى.

التتمة ص08

5 توصيات للديوان على الجهات الحكومية

ناقش المجلس ملاحظات ديوان المحاسبة على الإدارات والجهات والمؤسسات الحكومية وخرج المجلس بالتوصيات التالية:

أن تقوم الحكومة (بكافة الجهات الحكومية) بتقديم تقرير خلال شهرين الى ديوان المحاسبة محددا فيه كافة الإجراءات المتخذة بالمخالفات المالية وفق طلبات ديوان المحاسبة ، وعلى ديوان المحاسبة تقديم تقرير لمجلس الأمة خلال شهر متضمناً رأيه بشأن تلك الإجراءات ومدى جديتها موضحا فيه توصياته بهذا الشأن.

أن تقوم الحكومة بتقديم تقرير لديوان المحاسبة بشأن الدراسات التي أعدها ديوان المحاسبة والتي أرسلت للحكومة وذلك خلال شهرين محددا فيها الإجراءات المتخذة من قبلها بشأن ما ورد بها من توصيات ونتائج وعلى ديوان المحاسبة تقديم تقرير خلال شهر لمجلس الأمة محددا فيه مدى جدية الإجراءات الحكومية وأي توصيات بهذا الشأن.

تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة حول تقييم آلية تنفيذ الديوان الأميري للمشاريع الإنشائية آخذين في الاعتبار القدرات الفنية للعاملين بالديوان لتقييم المشاريع ودراسة العروض المقدمة وعقود المناقصات أو التكليف بالأعمال سؤاء كان ذلك من واقع ميزانية الديوان الأميري أو ميزانيات الجهات الأخرى.

وهل لدى الديوان الأميري القدرات الفنية لمتابعة انجاز تلك المشاريع واجراءات تأهيل المناقصين؟

وهل تلك المشاريع تمت بناء على دراسات تقييمية تحدد التكلفة التقديرية للأعمال المطلوبة وأية أعمال أخرى يراها الديوان أثناء الدراسة.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

يناير: إقرار قوانين هيئة الطرق والهيئات الرياضية والحج والعمرة

تتمة المنشور ص07

أقر المجلس توصية نيابية بإحالة تقارير لجان التحقيق التي تضمت توصيات بالإحالة إلى النيابة إلى ديوان المحاسبة على أن يتحقق الديوان من المخالفات التي اشتملت عليها تلك التقارير وتحديد مسؤوليات المسؤولين عن المخالفات وهدر المال العام وهي كالتالي:

التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة كلجنة تحقيق فيما ورد في تقرير ديوان المحاسبة بشأن إنشاء وتنفيذ وإنجاز وصيانة إستاد الشيخ جابر الأحمد الدولي بالعارضية والتوصيات هي:

إحالة تقريرها إلى النيابة العامة على أن يتم التحقيق مع كل من:

وزير ووكيل ومسؤولي وزارة الأشغال العامة في حينه.

المدير العام للهيئة العامة للشباب والرياضة ونائبه في حينه وقانوني الهيئة الذين أعدوا العقد وكافة مسؤولي الهيئة الذين تم تكليفهم بهذا الأمر.

مسؤولي لجنة المناقصات المركزية بسبب تغيير الكيان القانوني للمقاول.

المنفذ لإستاد جابر لورود مخالفات جسيمة فنية في الانجاز وفقا للتقارير الفنية المتعلقة بهذا الشأن، ولعدم استخدام هذه المنشأة حتى تاريخه لتلك الأسباب.

التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في مناقصة تصميم وتنفيذ جسر الشيخ جابر (الصبية) والتوصيات هي: تصميم وتنفيذ جسر جابر أصابه الخلل والتضارب ومنها التأخير غير المبرر والتباطؤ وطول فترة المراسلات وإهدار المال العام بسبب تعديل المسار وعدم دقة الوزارة في اختيار المستشار الأجنبي ، والعرض على المجلس لإحالة الملف إلى النيابة العامة حيث رأت اللجنة أن هناك شبهة الإضرار بالمال العام وتحقيق البعض لمكاسب غير مشروعة فضلا عن الإهمال وهدر المال العام وخسائر تخضع مرتكبيه إلى المساءلة الجزائية للبعض ، والتأديبية لآخرين.

التقرير الثالث للجنة حماية الأموال العامة في شأن التحقيق في بحث طلبات التنازل عن الاستراحات، والتوصيات هي : إحالة هذا الملف إلى النيابة العامة لوجود تعد على المال للتحقيق وفقا للمادة 14 من قانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

التقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) التحقيق في رغبة وزارة الدفاع شراء طائرتين للشحن (طائرات النقل الاستراتيجي) ، والتوصيات هي:

إحالة المخالفات إلى ديوان المحاسبة لتحديد المخالفات المالية بخصوص القياديين في الوزارة.

موافاة النيابة العامة بهذا التقرير وما انتهت إليه الأحكام التأديبية.

تكليف ديوان المحاسبة بالوقوف على المخالفات والتجاوزات التي تمت.

التقرير السابع للجنة حماية الأموال العامة بصفتها اللجنة المختصة بدراسة العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية والتوصيات هي:

ضرورة أن تصدر القرارات النفطية بطريقة جماعية وليست فردية ويكون لمجلس إدارة الشركات النفطية دور مؤثر فيها.

العمل على تطبيق لوائح لجنة المناقصات المركزية التابعة للمؤسسة والتقييد بأحكامها.

تفعيل دور الإدارة القانونية

تحريك المساءلة الإدارية المباشرة للجنة التفاوض بسبب تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها

إحالة عقد (شل) إلى النيابة بكافة المستندات والأسماء والتقارير ذات الصلة.

أقر المجلس إحالة كتب وتقارير ديوان المحاسبة إلى الحكومة لتقدم تقريرا بشأنها إلى ديوان المحاسبة خلال شهرين ومن ثم يعد الديوان تقريرا عن مدى جدية الحكومة في تعاملها مع التقارير وتوصياتها ويحيله إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر.

أحال المجلس بقية تقارير لجان التحقيق التي لم تتضمن إحالات للنيابة إلى الحكومة لاتخاذ إجراءات بشأنها على أن تقدم تقريرا إلى المجلس خلال 3 أشهر موضحا فيه ما اتخذته من إجراءات في هذا الشأن، وهي كالتالي:

التقرير الرابع للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق)التحقيق حول ما شاب إجراءات منح وتسوية القرض الروسي من أوجه قصور وسلبيات، والتوصيات هي:

عدم خصم مبالغ التسوية من ميزانية التعزيز العسكري لوزارة الدفاع ، لا يوفر المعالجة المحاسبية السليمة لتلك التسوية.

عدم حصول هيئة الاستثمار على قيمة معدات الموردة من الجانب الروسي مقابل الفوائد المتراكمة والمستحقة للهيئة

المعدات والأسلحة الوردة لوزارة الدفاع لا تدخل نتيجة لتلك المعالجة في المصروفات العامة للدولة.

عدم الخصم بقيمة تلك السلع والخدمات الموردة لوزارة الدفاع على ميزانية الوازرة.

كان يجب تحميل الخزانة العامة نيابة عن وزارة الدفاع بتلك المبالغ.

شاب تنفيذ البند الثالث من المادة الثانية من اتفاقية التسوية خطأ في الإجراءات.

أ- التقرير الأول للجنة التحقيق فى تجاوزات هيئة أسواق المال.

ب- التقرير الثاني للجنة التحقيق فى تجاوزات هيئة أسواق المال.

والتوصيات هي:

إحالة المخالفات والتجاوزات الواردة في تقرير اللجنة الى ديوان المحاسبة ولمدة ثلاثة أشهر من تاريخ احالة المخالفات إليه.

تعديل اللوائح الإدارية بما يكفل ضرورة قيام هيئة أسواق المال بالإعلان الرسمي بالصحف المحلية اليومية ووسائل الإعلام الأخرى عن كافة الوظائف الشاغرة لإعلام كافة المواطنين بها.

تعديل لائحة الموارد البشرية ودليل سياسات واجراءات وقواعد الموارد البشرية بحيث تتضمن اشتراطات تتعلق بمعادلة الشهادات من وزارة التعليم العالي للحاصلين عليها من غير دولة الكويت.

التتمة ص09

رفض نيابي لقرار رفع أسعار الديزل والكيروسين

النواب قدموا 321 سؤالا و127 رغبة و145 اقتراحا بقانون

رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد يعقب على ملاحظات الوزراء بشأن تقارير الديوان

3 توصيات في ردود الحكومة على ملاحظات الديوان

ناقش المجلس ردود الحكومة على ملاحظات ديوان المحاسبة و انتهى النقاش على ثلاث توصيات هي:

إحالة ردود الوزراء والجهات الحكومية على الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2014/2013، إلى لجنة الميزانيات لدرسها مع الديوان وإعداد تقرير بشأنها وتقديمه إلى المجلس.

إلزام الجهات الحكومية، اعتبارا من اليوم (12 مارس 2015) بتزويد «المحاسبة» بما تم تلافيه من ملاحظات ومخالفات سُجِّلت عليها من الديوان في تقريره عن السنة المالية المذكورة وما قبلها، في موعد أقصاه الأول من أبريل المقبل.

تكليف «المحاسبة» بتزويد لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية خلال مناقشتها لميزانية 2016/2015 للجهات الحكومية، كل على حدة، بما انتهت إليه هذه الجهات من تسويات للملاحظات، على أن يقيّم الديوان مدى جدية هذه الجهات من عدمها، على أن تتجه لجنة الميزانيات هذا العام إلى ربط الموافقة على هذه الميزانيات بمدى جدية تعامل الجهات مع ملاحظات الديوان بحسب إفادته.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

المجلس يؤبن الملك عبدالله: مواقفه ثابتة في خدمة الإسلام والمسلمين

رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي في جلسة مناقشة تقارير الديوان

تتمة المنشور ص08

معالجة ضعف نظام الرقابة الداخلية بهيئة أسواق المال بما يكفل التحقق من صحة وسلامة إجراءات التعيين وفق اللوائح والقوانين المنظمة ويمنع أي حالات تزوير أو تجاوز في الإجراءات.

تحديد المؤهلات الدراسية والعلمية المطلوبة صراحة وبوضوح تام لشغل الوظائف المحددة بالوصف الوظيفي بالهيكل التنظيمي لهيئة أسواق المال.

مراجعة كافة تعيينات الموظفين وتسكينهم في درجاتهم الوظيفية والتحقق من سلامة مؤهلاتهم الدراسية وشهادات الخبرة السابقة والتقييم المالي لدرجاتهم الوظيفية في ضوء المخالفات التي تم الكشف عنها.

التقرير الثالث والثلاثون بعد المئة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن لجنة تقصي الحقائق بشأن صفقة الطائرات الخمس التي عزمت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية على شرائها من شركة (جيت إيرويز) والتي تم إلغاؤها بقرار من وزير المواصلات وكذلك كل الصفقات بما في ذلك الصفقات الجديدة والتوصيات هي:

اجراء تعديل تشريعي يبقى الناقل الوطني « الكويتية» والمتمثل في الهيئة العامة للاستثمار حتى لا تضيع الأموال العامة.

التقرير النهائي للجنة التحقيق بشأن فحص عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى. تقرير ديوان المحاسبة حول أسباب التأخير في إنجاز جامعة الشدادية والإجراءات القانونية المتخذة حيال ذلك والتوصيات هي:

تعديل كياني شركتي الزور الشمالية الاولى بضم أطراف التحالف الفائز وكذا تعديل شركة شمال الزور المساهمة العامة وتعديل حصص المشاركة ونسبة رأس المال المدفوع وتوزيع الأسهم على المواطنين وإعادة انتخاب مجلس إدارة من الجمعية العمومية لشركة شمال الزور الأولى.

إعادة صياغة الاتفاقية باللغة العربية وبجعل اختصاص فض المنازعات التي قد تنشأ بسبب تنفيذ تلك الاتفاقية للقضاء الكويتي أو التحكيم وفق قوانين دولة الكويت المنظمة لذلك.

توقيع الممثل القانوني لشركة شمال الزور الاولى بالاضافة الى ممثلي أطراف التحالف منفردين أو متضامنين.

التسوية الودية بين جهات الإدارة الحكومية المعنية وأطراف التحالف الفائز الثاني وعمل التسوية القانونية اللازمة معه.

استعجال إصدار قانون المناقصات الجديد.

كتاب رئيس ديوان المحاسبة بشأن التحقق من تلافي وزارة الدفاع الملاحظات الخاصة بعقد طائرات(C130J الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.

ب- كتاب رئيس ديوان المحاسبة بشأن التحقق من تلافي وزارة الدفاع الملاحظات الخاصة بعقد طائرات (C130J) الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.

تقرير ديوان المحاسبة بشأن

التتمة ص10

15 توصية لتقارير المتابعة

وافق المجلس على تقارير المتابعة للخطة الانمائية المتوسطة الاجل 2014/2010 وأصدرت 15 توصية جاءت كالتالي:

اعادة تقييم موقف المتطلبات التشريعية وضرورة الاتفاق على بعض المتطلبات التشريعية الجديدة التي تلبي تطورات واحتياجات تنموية مستجدة وتضمينها ضمن الخطة الانمائية التالية وذلك بالتعاون بين الحكومة ومجلس الأمة والأطراف المعنية.

التنسيق مع الادارة المركزية للاحصاء بخصوص اعداد وانتظام تزويد ادارة المتابعة بالبيانات المحدثة أولا بأول وفق السنوات المالية.

ضرورة تبني آلية فعالة لتشخيص ومتابعة النتائج غير الجيدة المرتبطة بالإنفاق الفعلي لمشروعات خطة التنمية بوجه عام، والمشروعات الكبرى بشكل خاص بما يضمن التعامل السريع معهما بالتعاون مع الجهات المعنية والعمل على استباقها وتلافيها في فترات المتابعة اللاحقة.

التنسيق الكامل مع البلدية قبل التعاقد بشأن تخصيص الأراضي وتسلم حدود المواقع، والإسراع في استخراج تراخيص البناء.

اتمام الدراسة الفنية الجيدة ومراعاة الدقة لدى تحديد متطلبات كل مشروع لتجنب اصدار اوامر تغييرية واوامر تمديد ما يؤدي الى تأخر الاستفادة من المشروع في الوقت المحدد له.

تعزيز الجهات الحكومية التي تتولى ادارة وتنفيذ مشاريعها بالكوادر الهندسية والفنية اللازمة لتتناسب مع حجم وقيم هذه المشاريع لرفع الكفاءة التنفيذية.

الاهتمام الخاص بالمشاريع التي تتعلق بالنواحي التعليمية والصحية والامنية ومنحها الاولوية - تأمين الحدود البرية وحماية المياه الاقليمية.

اتمام اجراءات التنسيق الكامل مع وزارات الخدمات لتوفير جميع الخدمات المطلوبة للمشاريع.

إلزام المقاولين بالشروط والمواصفات الفنية الواردة بالعقود.

التدريب المستمر للكوادر الفنية لدى الجهات الحكومية والاستفادة من الخبرات التخصصية في المجال الفني.

عدم المبالغة في اعتماد المشروعات التي تدرج بالخطة لتلافي عدم الصرف على أعداد ونسب كبيرة من تلك المشروعات.

إلزام الجهات المتعاقد معها سواء المكاتب الاستشارية أو المقاولين بتحمل كافة الأضرار الناجمة عن اخطاء التصميم أو التنفيذ.

التنسيق في تنفيذ مشاريع خطة التنمية بحيث لا تؤثر سلباً على الخدمات القائمة من طرق وكهرباء وخدمات تحتية.

وضع آلية موحدة للتعامل مع المشاريع المدرجة بخطة التنمية لضمان انهاء واستلام هذه المشاريع ضمن المدد المحددة لها وبالكفاءة المطلوبة.

وضع معايير القياس اللازمة لقياس مدى تحقيق الاهداف التي من اجلها تم اعتماد المشاريع بالخطة.

المجلس يتصدى لتجاوزات في توزيع الحيازات الزراعية في الوفرة

90 توصية نيابية أقرها المجلس الحالي في يناير وفبراير ومارس

القرارات

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
49	44	39	132

القوانين

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
8	7	3	18

طلبات المناقشة

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
2	3	3	8

طلبات رفع الحصانة

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
8	4	4	16

التوصيات

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
11	73	6	90

الاتفاقيات

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
-	3	-	3

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

فبراير: محكمة الأسرة والخطة الإنمائية الخمسية والمحاكمات التأديبية

تتمة المنشور ص09

تكليف مجلس الأمة بتولى ديوان المحاسبة دعوة المواطنين كافة ليقدموا أي أوراق أو وثائق أو مستندات تتعلق بما تم تداوله في أوساط المجتمع الكويتي عن أي تحويلات مالية مشبوهة أو قضايا فساد.

كتاب رئيس ديوان المحاسبة بشأن تولي ديوان المحاسبة تكليف مؤسسة دولية متخصصة في المجال الاستثماري للقيام بتقييم شامل لإدارة أموال الاحتياطي بالهيئة العامة للاستثمار.

وافق المجلس طلب رئيس لجنة حماية الأموال العامة بسحب تقرير اللجنة عن التحقيق في قضية تهريب الديزل وإعادته إلى اللجنة .

وافق المجلس على تمديد مدة عمل لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية ثلاثة أشهر بناء على طلب اللجنة.

وافق المجلس على إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن شركة « أدفانتج» إلى لجنة حماية الأموال العامة لتقديم تقريرها بهذا الشأن.

توصية نيابية بمتابعة حسابات مدير عام التأمينات السابق واسترجاع الأموال

المجلس يحدد ساعة لفتح ملف إلغاء المناقصات الحيوية

صورة من احدى جلسات المجلس في شهر يناير

جلسة 11 فبراير 2015

وافق المجلس (39 موافقون من اصل الحضور 39) على المشروع بقانون بشأن محكمة الاسرة في مداولته الثانية واحاله على الحكومة.

وافق المجلس (باجماع 37 عضوا) على مشروع القانون بالموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وافق المجلس (باجماع 37 عضوا) على مشروع القانون بالموافقة على اصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وافق المجلس على 3 اتفاقيات نمطية بين الكويت ودول كوبا وليتوانيا واليونان بشأن حماية الاستثمارات المتبادلة وحماية الازدواج الضريبي واحاله الى الحكومة باجماع 39 عضوا.

وافق المجلس (موافقة عامة) على تمديد عمل لجنة الايداعات والتحويلات المليونية الى 30 أبريل 2015.

وافق المجلس (موافقة عامة) على اقتراح الرئاسة بسحب المرسوم في شأن تأجيل انتخابات تشكيل المجلس البلدي واعادته الى لجنة المرافق على ان تبين فيه تداعيات رفض او الموافقة على المرسوم وتفسير المادة 71 من الدستور.

وافق المجلس مشروع القانون باصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2016/2015-2020/2019) واحالها مع التوصيات الواردة بالتقرير على الحكومة وعددها 10 توصيات.

وافق المجلس على مشروع القانون باصدار الخطة السنوية الاولى (2015/2016) واحالها على الحكومة.

وافق المجلس على مشروع القانون باصدار الخطة السنوية (2013/2014) واحالها على الحكومة.

وافق المجلس على تقارير المتابعة للخطة الانمائية المتوسطة الاجل 2014/2010 وفيما يلي التوصيات: 15 توصية وفي ختام تقرير اللجنة المالية بشأن متابعة الخطة السنوية والإنمائية 2014/2013 أصدرت 15 توصية.

وافق المجلس على تقرير ديوان المحاسبة عن انجاز خطة التنمية بالوزارات والادارات الحكومية عن السنة المالية (2012/2013).

جلسة 12 فبراير 2015

المجلس يحيل تقرير ديوان المحاسبة بشأن تولي ديوان المحاسبة تكليف مؤسسة دولية متخصصة في المجال الاستثماري للقيام بتقييم شامل لإدارة أموال الاحتياطي بالهيئة العامة للاستثمار الى لجنة الميزانيات لدراسته وتقديم تقريرها الى مجلس الأمة (ديوان المحاسبة يعتقد أن ذلك من صميم اختصاصه ويعتقد أن هناك تداخلا في الاختصاصات).

مجلس الأمة يوافق على تخصيص ساعة من الجلسة نفسها لمناقشة حادثة انقطاع

التتمة ص11

محكمة الأسرة

قانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة: يهدف إلى أن تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى «محكمة الأسرة» يكون لها مقر مستقل تتألف من دوائر تابعة للمحكمة الكلية ، ودوائر أخرى تابعة لمحكمة الاستئناف تختص دون غيرها بطعون الاستئناف التي يجيزها القانون عن الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الكلية المشار إليها.

كما تشكل دوائر الأحوال الشخصية الكلية بمحكمة الأسرة من قاض واحد وتشكل دارة الاستئناف من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف. وللمجلس الأعلى للقضاء بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية أن يعهد برئاسة كل أو بعض دوائر الأحوال الشخصية الكلية ، بمحكمة الأسرة إلى مستشارين من محكمة الاستئناف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

كما تختص محكمة الاسرة دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الأحوال الشخصية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة (34) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ويشمل اختصاصها كافة الكويتيين وغير الكويتيين أيا كانت ديانتهم أو مذاهبهم مع مراعاة قواعد الاختصاص الدولي الواردة بالمواد من (23) إلى (28) من ذلك القانون وتكون الأحكام الصادرة من محكمة الأسرة إنتهائية في مسائل الميراث والوصية والوقف والمهر إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسة آلاف دينار.

تنشأ بمقر محكمة الأسرة في كل محافظة نيابة متخصصة لشئون الأسرة تتولى المهام الموكلة للنيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية وفقا لأحكام المواد من (337) إلى (341) من قانون الأحوال الشخصية وذلك إضافة إلى حق النائب العام في الطعن بالتمييز في الأحكام الاستئنافية الصادرة من محكمة الأسرة ، في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون.

الأسئلة

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
126	87	108	321

الرغبات

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
43	35	49	127

الاقتراحات بقوانين

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
49	41	55	145

الرسائل الواردة

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
4	3	7	14

التصديق على المضباط

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
6	3	6	15

الجلسات

يناير	فبراير	مارس	الإجمالي
6	3	5	14

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

مارس: إقرار حماية الطفل وسوق المال والمراقبين الماليين والمهن الطبية

تتمة المنشور ص10

التيار الكهربائي عن معظم مناطق الكويت وفيما يلي نص الطلب: نظرا لتعرض البلاد يوم أمس(11 فبراير) لانقطاع مفاجئ للكهرباء مما أثار الفزع لدى المواطنين وأربك المرافق والشوارع وأشاع الفوضى بشكل غير مسبوق ، الأمر الذي يستحق معه أن يناقش مجلسكم الموقر هذا الأمر ، لذا نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب تخصيص جزء من جلسة اليوم لمناقشة الموضوع والاستماع لبيان الحكومة بشأنه مع النداء بالاسم في حال التصويت عليه. ووقع الطلب 14 نائبا.

ناقش المجلس طلب مناقشة لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة على الإدرات والجهات والمؤسسات الحكومية وخرج المجلس بـ5 توصيات.

وافق المجلس على القانون في شأن إضافة فقرة جديدة للمادة (36) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وافق المجلس على القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2003 في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية.

ناقش المجلس طلب مناقشة حادثة انقطاع التيار الكهربائي وخرج بالتوصيات التالية:

تقديم تقرير كامل بأسباب أزمة انقطاع الكهرباء لمجلس الأمة حال انتهاء الوزارة منه ولفترة لا تزيد شهر واحد.

إذا ثبت أن هناك قصورا من بعض المسؤولين تتخذ الاجراءات القانونية لمحاسبتهم.

الاستمرار في دعم الربط الخليجي والتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي في تقوية الربط الخليجي.

العمل على دعم كل ما من شأنه تقوية المحطات الكهربائية لعدم تكرار أزمات انقطاع الكهرباء مرة أخرى وتقليل احتمالات حدوثها.

دراسة وضع الطوارئ الذي حدث خلال الأزمة والعمل على التأكد أن جميع أجهزة الدولة قادرة على مواجهة الطوارئ.

توفير محطات متنقلة بعدد أكبر لمواجهة حالات الطوارئ القادمة لا سمح الله.

دراسة انشاء محطة خاصة بالنفط وجميع القطاع النفطي لأنها تستهلك 900 ميغاوات.

العمل على إيجاد الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية وغيرها ، ومحاولة تنفيذ جزء منها لبعض المناطق وتعميمها في حال ثبات نجاحها.

مكافأة الموظفين الذين أثبتوا قدراتهم الرائعة خلال فترةالأزمة والعمل على تكثيف تدريبهم لمواجهة الأزمات.

إنشاء مركز متخصص لإدارة الكوارث والأزمات وتدريب موظفيه على ذلك.

وجود ناطق رسمي باسم الحكومة في حالة حدوث أي طارئ.

وافق المجلس على القانون في شأن إضافة فقرة جديدة للمادة (36) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وافق المجلس على القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2003 في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية.

جلسة 10 مارس 2015

لم تنعقد الجلسة لعدم اكتمال النصاب

جلسة 11 مارس 2015

صادق المجلس على المضابط الأرقام 1326أ/ 1326ب/1326ج ، بتاريخ 10 و11 و12 فبراير 2015.

وافق المجلس(موافقة عامة) على رسالة واردة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد ردا على تهنئة رئيس وأعضاء مجلس الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الرابعة والعشرين للتحرير.

وافق المجلس (موافقة عامة)

التتمة ص12

صورة من احدى جلسات شهر مارس

3 توصيات للوائح التنفيذية

ناقش المجلس أسباب تأخر أصدار اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين و انتهى النقاش إلى موافقة المجلس (موافقة عامة) على ثلاثة توصيات هي:

تقدم الحكومة للمجلس جدولا زمنيا توضح به الفترة الزمنية التي تحتاجها للانتهاء من اللوائح التنفيذية وتاريخ تنفيذ هذه القوانين.

تفوض لجنة الأولويات البرلمانية متابعة إلتزام الحكومة تنفيذ ما ستلتزم به من جدول زمني لتنفيذ اللوائح التنفيذية وبداية تطبيق هذه القوانين.

تقدم لجنة الأولويات البرلمانية تقريرا كل شهرين عن مدى التزام الحكومة بتنفيذ القوانين واللوائح التنفيذية... وفي هذا السياق وافق المجلس على طلب معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بأن تكون المدة ثلاثة أشهر وليس شهرين.

قانون من باع بيته

قانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية (من باع بيته): ويهدف القانون إلى أنه اذا حصل رب الاسرة من بنك الائتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن او لشرائه ثم تصرف في العقار بالبيع لمرة واحدة وقام برد مبلغ القرض كاملا الى البنك ولم يحصل على قرض اخر منه وليس له واسرته مسكن كان له التقدم الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بطلب لتوفير مسكن ملائم على ان يكون ذلك بحق الانتفاع او الايجار له ولأسرته - يصدر الوزير المختص قرارا بناء على موافقة مجلس ادارة المؤسسة بالشروط والضوابط والاوضاع التي يتم بها توفير المسكن الملائم على ان يكون ترتيب اولوية المخاطبين بأحكام هذه المادة حسب حاجة كل اسرة ونوع المسكن الملائم وموقعه وذلك خلال 3 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون مع عدم المساس بحقوق او اولوية المخاطبين بأحكام قانون رقم (47) لسنة 1993.

هيئة الطرق والنقل

قانون رقم 3 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 115 لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري: يهدف القانون إلى أن يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يتكون من أحد عشر عضوا من بينهم خمسة ممثلين عن وزارات الأشغال العامة والكهرباء والماء والمواصلات وبلدية الكويت والإدارة العامة للمرور على ألا تقل درجة أي منهم عن وكيل وزارة مساعد ، ويكون للهيئة لائحة داخلية تصدر من مجلس إدارتها تتضمن بصفة خاصة اختصاصات رئيس مجلس إدارة الهيئة ونائبه واختصاصات مدير عام الهيئة ومساعديه، والقواعد التي تتبع في إدارة الهيئة ونظامها بما في ذلك القواعد المالية والإدارية.

المحاكم التأديبية

قانون رقم 9 لسنة 2015 بإضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (المحاكم التأديبية):

يهدف القانون إلى أن يتولى ديوان المحاسبة الرقابة المالية على جميع الجهات المشار إليها في قانون إنشائه وبصدور قانون الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 1979 نص في المادة 36 منه على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكامه مما حدا بمجلس الخدمة المدنية إلى اعتبار ذلك إلغاء ضمنيا للفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة الذي يحدد المخالفات المالية وينظم تأديب المسؤولين عن ارتكابها. وتدعيما لدور ديوان المحاسبة وإعادة صلاحياته الرقابية وتفعيلها فيما يتعلق بنظام تأديب المسؤولين.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

المجلس يتصدى للإساءات المتكررة تجاه القضاء الكويتي الشامخ ورموزه

جانب من احدى الجلسات في شهر فبراير

تتمة المنشور ص11

على رسالة واردة من سمو ولي العهد ردا على تهنئة رئيس وأعضاء مجلس الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الرابعة والعشرين للتحرير، بالتزامن مع الذكرى التاسعة لتوليه ولاية العهد.

وافق المجلس (20 موافقة من 38 أصل الحضور) على رسالة رئيس لجنة المرافق العامة بإحالة مشروع القانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم 2010/39 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت إلى لجنة المرافق العامة للاختصاص (طبقا لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية)، وذلك بعد انتهاء تقرير اللجنة المالية بخصوصه على ان ترفع لجنة المرافق تقريرها قبل الجلسة المقبلة.

وافق المجلس (موافقة عامة) على رسالة واردة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يطلب فيها استعجال نظر بعض مشروعات القوانين العسكرية المقدمة من الحكومة وهي مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المواد رقم 1967/32 في شأن الجيش والمحال بالمرسوم رقم 81 لسنة 2000 بتاريخ2000/4/23 ، ومشروع قانون في شأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والمحالة بالمرسوم رقم 358 لسنة 2006 بتاريخ 2006/12/13 والمشروع قانون بشأن الخدمة الوطنية العسكرية والمحال بالمرسوم رقم 300 لسنة 2009 بتاريخ 2009/9/29.

وافق المجلس (موافقة عامة) على رسالة واردة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب إحالة الاقتراح بقانون في شأن الاستعانة بالكويتين المتقاعدين كحراس أمن في المدارس الحكومية الى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية للاختصاص.

وافق المجلس على رسالة لجنة العرائض والشكاوى بالتوصية بوقف تصفية الشركة الكويتية الخليجية للاستثمار لحين بت اللجنة في الشكوى المقدمة بشأنها

وافق المجلس (موافقة 26 من أصل الحضور 35) على طلب يلزم وزيرة التخطيط والتنمية وزيرة الشؤون هند الصبيح للتحقيق فيما صرح به رئيس جمعية الشفافية الكويتية لما قاله من المساس بالمجلس وأعضائه واتهامه المجلس بالكذب ونطالب أن يتضمن التحقيق في أساب تشوبه صورة الكويت في المحافل الدولية خلال ثلاثة أشهر ويقدم الى مجلس الأمة.

وافق المجلس (موافقة عامة) على طلب بشأن إعادة التقرير الحادي عشر بانشاء الهيئة العامة لانشاء الأزمات والكوارث إلى لجنة المرافق لمزيد من الدراسة.

رفض رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد في القضية رقم 14 لسنة 2013 (جنح مرئي ومسموع) لمضي شهر من تاريخ تقديم الطلب إلى مجلس الأمة.

رفض رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية رقم 2014/1439 حصر نيابة الفروانية- 2014/98 جنح مباحث) لمضي شهر من تاريخ تقديم الطلب إلى مجلس الأمة(

رفض رفع الحصانة عن النائب د.عبد الحميد دشتي في القضية رقم 2013/935 حصر العاصمة.

رفض رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في القضية رقم 2015/43 جنح صحافة.

أقر المجلس المداولة الاولى لقانون حماية الطفل باجماع الحضور 50 عضوا.

أقر المجلس المداولة الثانية لقانون مزاولة المهن الطبية باجماع 43 عضوا.

رفض المجلس (موافقة 15 من أصل الحضور 40) تشكيل لجنة تحقيق نيابية في قضية

التتمة ص13

جمع السلاح

قانون رقم 6 لسنة 2015 في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات:

يهدف القانون إلى مواجه ظاهرة انتشار حيازة الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بغير ترخيص باعتبارها أحد الآثار الضارة التي خلفها الغزو العراقي الغاشم للكويت والذي أدى إلى وقوع كميات هائلة منها في ايدي العديد من الأشخاص الذين يصعب حصرهم أو التعرف سلفا على أماكن إخفائهم لها.

وجاء القانون نظرا لما كشف عنه وقوع العديد من الجرائم من وجود كميات كبيرة من الأسلحة التي تهدد أمن الوطن والمواطنين ، فقد أعد هذا القانون بشأن تنظيم جمع السلاح للحفاظ على الطمأنينة داخل المجتمع بما يؤثر على مصالح الكويت مع المجتمع الدولي ، ويهدف القانون إلى التوفيق قدر الإمكان بين ضمانات حماية حريات الأفراد وحرمة المساكن وبين اعتبارات المصلحة الوطنية.

قانون الهيئات الرياضية

مرسوم بقانون رقم 117 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية يهدف القانون إلى:

يصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب والرياضة قرارا يحدد مواعيد تعديل النظم الاساسية للهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون ويبين شروط واجراءات تأسيس وتسجيل وشهر الهيئات الرياضية على الا يقل عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضوا للأندية المتخصصة ومائتين وخمسين عضواً للأندية الشاملة من الكويتيين.

يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحا إذا حضره الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يحق لهم الحضور فإذا لم يكتمل هذا النصاب في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع لمدة لا تجاوز ساعتين، ويكون الاجتماع بعدها صحيحا بحضور عدد لا يقل عن 26 عضوا بالنسبة للاندية المتخصصة و51 عضوا بالنسبة للاندية الشاملة، فإذا لم يكتمل العدد يؤجل الاجتماع لمدة لا تجاوز اسبوعين ويجب على مجلس الإدارة خلال ثلاثة أيام ان يعلن عن الموعد الجديد للاجتماع في صحيفة محلية يومية لمرة واحدة ويكون الاجتماع صحيحا ايا كان عدد الحاضرين وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

عدد اعضاء مجلس الادارة بما لا يقل عن 7 اعضاء ولا يزيد على 11 عضوا ويجب الا يقل سن المرشح لعضوية مجلس الادارة عن 21 سنة ميلادية وان يكن قد مضى على عضويته ثلاث سنوات.

الحج والعمرة

قانون رقم 1 لسنة 2015 في شأن تنظيم حملات الحج والعمرة : يهدف القانون إلى الآتي:

- تشكل بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية لجنة تسمى (اللجنة العليا للحج والعمرة) ويصدر بتشكيلها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية.

- اللجنة «تضم في عضويتها مندوبين عن كل من وزارات الاوقاف والشؤون الاسلامية والداخلية والخارجية والصحة اضافة الى بلدية الكويت والادارة العامة للطيران المدني ولمجلس الوزراء ان يضم لعضويتها اعضاء عن جهات اخرى».

- تختص اللجنة العليا للحج والعمرة بالإشراف على الحج والعمرة داخل دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وعلى الاخص بالمسائل المتعلقة بتنظيم اجراءات التراخيص لحملات الحج والعمرة ووضع الشروط الواجب توافرها في من يرخص لهم تسيير هذه الحملات.

- وضع الشروط والضوابط اللازمة لضمان اداء الحجاج والمعتمرين لمناسك الحج والعمرة على الوجه الاكمل وتوفير وسائل الصحة العامة والسلامة والراحة لهم سواء عند قيام الحملات من الكويت او اثناء سيرها في الطريق او الاقامة بالمملكة العربية السعودية والرقابة على المقابل الذي يحصل عليه المرخص لهم من الحجاج والمعتمرين.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

إحالة ملفات جسر جابر والاستراحات وطائرتي الشحن وشل إلى النيابة العامة

تتمة المنشور ص12

تداول محافظ البنك المركزي في البورصة.

ناقش المجلس طلب مناقشة في أسباب تأخير صدور اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة عن مجلس الأمة وبعد النقاش وافق المجلس على 3 توصيات.

جلسة 12 مارس 2015

وافق المجلس على طلب مناقشة ردود الوزراء على ملاحظات ديوان المحاسبة وخرج بثلاث توصيات.

جلسة 24 مارس 2015

أداء وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء أحمد خالد أحمد الجسار اليمين الدستورية طبقا لنص المادة (91) من الدستور وذلك بعد تلاوة مرسومي استقالة وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبد العزيز الإبراهيم وتعين الوزير أحمد الجسار عملا بالمادة (68) من اللائحة الداخلية.

صدق المجلس (موافقة عامة) على مضابط جلسات 10 و11 و12 مارس2015، أرقام 1327 أ، 1327 ب، 1327 ج.

سحبت لجنة حماية الأموال العامة الرسالة المتعلقة بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد آلية عمل جديدة لمتابعة قضايا الاعتداء المال العام بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المكلفة من قبل مجلس الوزراء وذلك حتى تتمكن اللجنة من ممارسة دورها الرقابي بشأن حماية الأموال العامة وقد منح المجلس معالي الوزير فترة أسبوعين على الأقل لإصدار قرار وزاري.

وافق المجلس (موافقة عامة) على رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها اتخاذ المجلس ما يراه مناسبا من توصيات تجاه عدم جدية الحكومة في متابعة أعمال التحقيقات المتعلقة بالأموال العامة في ضوء قرار مجلس الوزراء الصادر في مايو 2013م

نظر المجلس بند الأسئلة البرلمانية الواردة.

صورة من احدى جلسات الفصل الرابع عشر الحالي

وافق المجلس (موافقة عامة) على الإحالات الواردة في جدول الأعمال

وافق المجلس (موافقة عامة) على ترتيب مناقشة تقارير اللجان عن مشروعات والاقتراحات بقوانين خلال جلسة الثلاثاء والأربعاء وذلك على النحو التالي:

التقرير الرابع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراحين بقانون بتعديل بعض أحكام القانون (41) لسنة 1993 في شأن شراء الدولة للمديونيات وكيفية تحصيليها. .وقد تم نظر التقرير ومناقشته كما كان مقررا.

التقرير الثالث والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع والاقتراحات بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. .. وقد تم نظر التقرير ومناقشته كما كان مقررا.

التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978م في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم (5) لسنة 2007م في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية.... ولم يتم نظر التقرير كما كان مقررا حسب قرار المجلس.

التقرير الرابع للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن مشروع واقتراح بقانون بشأن الخدمة العسكرية الوطنية. وتم نظر التقرير ومناقشته كما كان مقررا.

التقرير الثالث التكميلي للتقرير السابع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الاقتراح بقانون بشأن إنشاء

التتمة ص14

المراقبون الماليون

قانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين: ويهدف إلى إنشاء جهاز مستقل يسمى «جهاز المراقبين الماليين» يتبع وزير المالية، ويشكل الجهاز من رئيس بدرجة وزير يتولى إدارته وتصريف شؤونه وتمثيله في الاتصال بالجهات المعنية ، ويعين بموجب مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة - بناء على ترشيح وزير المالية - ويكون له نائبٌ ورؤساء قطاعات يصدر بتعيينهم مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة ، بناء على ترشيح وزير المالية ويلحق بالجهاز العدد اللازم من المراقبين الماليين والموظفين الإداريين والمعاونين والخبراء من التخصصات المختلفة، لتمكينه من القيام بمهامه.

يكون للجهاز كادرٌ خاصٌ يصدر به قرار من مجلس الوزراء ويحدد فيه جدول الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا النقدية والعينية.

يشترط في من يشغل وظيفة مراقب مالي أن يكون كويتي الجنسية حاصلا على بكالوريوس تخصص رئيسي (محاسبة) معترف به في دولة الكويت ويكون تحديد جهة عمله ونقله بقرار من رئيس الجهاز ، وتبين اللائحة التنفيذية شروط ومعايير ذلك.

قانون واحد أو أكثر للميزانيات

قانون رقم 8 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية:

ويهدف القانون إلى أن تصدر الميزانيات الملحقة للجهات بقانون واحد أو أكثر وكذلك حساباتها الختامية.

تصدر الميزانيات المستقلة للجهات بقانون واحد أو أكثر وكذلك حساباتها الختامية.

يتم إصدار الميزانيات والحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة وعددها خمس بقانون واحد وكذلك إصدار الميزانيات والحسابات الختامية لبعض الجهات الملحقة وعددها 10 بقانون واحد وقد يحدث أن تتراخى إحدى الجهات المستقلة أو الملحقة التي ينص القانون المشار إليه على إصدار ميزانياتها مع جهات أخرى بقانون واحد في تقديم البيانات والمعلومات التي تطلبها لجنة الميزانيات والحساب الختامي واللازمة للاعتماد الأمر الذي يؤدي إلى تأخير اعتماد ميزانيات عشر جهات ملحقة أو ميزانيات خمس جهات مستقلة نتيجة هذا التأخير.

حقوق الطفل

قانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل : يهدف القانون إلى كفالة كافة الحقوق الأساسية للطفل بما في ذلك:

أ- حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية ، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير ، أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال.

ب- الحماية من أي نوع من انواع التمييز بين الاطفال - بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر أو الإعاقة أو أي وضع آخر - وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق.

ج- حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء وفي التعبير عنها والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية ، وفقا لما يحدده القانون.

د- يحق لولي أمر الطفل أو الحاضن أو الحاضنة أو متولي رعاية الطفل أو من في حكمهم استخراج كافة المستندات الرسمية والثبوتية الخاصة بالطفل والقيام بأي إجراء إداري أمام كافة الجهات الرسمية نيابة عن الطفل.

حصاد 2015

يستعد العام 2015 للرحيل تاركا أحداثا جساما ووقائع تاريخية لن تنسى وكان على رأسها برلمانيا الجلسة التاريخية الماراثونية التي صعد فيها 13 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة على منصة الرقابة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة وتنشر «الدستور» اليوم الحلقة الأولى من ملف الحصاد التي تغطي الفترة من يناير إلى مارس 2015 .

الجسار يؤدي اليمين الدستورية وزيرا للأشغال العامة خلفا للإبراهيم

صورة من احدى جلسات شهر مارس

تتمة المنشور ص13

جهاز المراقبين الماليين. تم نظر التقرير ومناقشته كما كان مقررا.

وافق المجلس (موافقة عامة) على تخصيص ساعتين (طلب مناقشة) في جلسة الأربعاء التكميلية للاستماع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر إدارة الفتوى والتشريع في شأن متابعة حسابات مدير الإدارة العام للتأمينات الاجتماعية السابق وذلك من منطلق الشفافية التي وعدت بها الحكومة في متابعة هذا الملف.

وافق المجلس (موافقة عامة) على تخصيص ساعتين (طلب مناقشة) في جلسة الأربعاء التكميلية لمناقشة ما شهدته الساحة المحلية في الآونة الأخيرة من كثرة الإساءات والاتهامات الموجهة إلى القضاء الشامخ والنائب العام والنيابة العامة في إطار الحملة المنظمة كجزء ممنهج لتقويض السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وقد استخدم في سبيل تحقيق تلك الاغراض الدنيئة كافة الوسائل المغرضة واللا أخلاقية والدخيلة على مجتمعنا الكويتي وذلك لمعرفة كافة الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة في هذا الصدد.

سحب مقترح بتقديم الفقرة (30) من البند السادس بشأن طلب مناقشة والمدرج على جدول أعمال عن توصيات مجلس حقوق الإنسان وذلك مراعاة لسفر معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وافق المجلس بالإجماع (56 موافقون من 56 إجمالي الحضور) على المداولة الثانية لقانون بشأن حقوق الطفل وأحال المجلس القانون إلى الحكومة

لم يوافق المجلس بالإجماع (موافقة عامة) على من حيث المبدأ على تعديل القانون رقم (41) لسنة 1993 في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها وبالتالي سقط القانون.

وافق المجلس (54 موافق 1 غير موافق 55 من إجمالي الحضور) على المداولة الأولي لمشروع و(9) اقتراحات بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

وافق المجلس 42 موافقون 8 غير موافقين 2 ممتنعان من 52 إجمالي الحضور على المداولة الأولى لمشروع والاقتراح بقانون بشأن الخدمة العسكرية الوطنية.

جلسة 25 مارس 2015

وافق المجلس (45 موافقون 1 غير موافق من 46 إجمالي الحضور) على الاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية والمداولة الثانية لقانون بشأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين، وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

انتقل المجلس الى بند طلب المناقشة لإجراءات الحكومة بشأن الإساءات المتكررة للقضاء الكويتي الشامخ.

القوانين المنجزة

م	القانون	تاريخ الجلسة التي أقر فيها القانون
1	قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 115 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري /1/2015	2014/1/14
2	مرسوم بقانون رقم 117 لسنة 2014 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية	2015/1/14
3	قانون بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي	2015/1/ 14
4	قانون بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	2015/1/14
5	قانون بشان تنظيم حملات الحج والعمرة	2015/1/15
6	قانون باضافة مادة جديدة برقم (29 مكرر الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (من باع بيته)	2015/1/15
7	قانون في شأن إجراءات التفتيش الخاصة لضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة والمحظور حيازتها أو إحرازها.	2015/1/27
8	قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم32 لسنة 1967في شأن الجيش وإضافة مادة جديدة برقم 108 مكرر	2015/1/ 28
9	قانون بشأن محكمة الاسرة في مداولته الثانية واحاله على الحكومة.	2015/2/11
10	قانون بالموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2015/2/11
11	قانون بالموافقة على اصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	2015/2/11
12	قانون باصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2020/2019-2016/2015	2015/2/11
13	قانون بشأن اصدار الخطة السنوية الاولى 2015/2016	2015/2/11
14	قانون في شأن إضافة فقرة جديدة للمادة (36) من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.	2015/2/12
15	القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2003 في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية.	2015/2/11
16	قانون بشأن مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون الخليجي.	2015/3/11
17	قانون بشأن حقوق الطفل	2015/3/24
18	قانون بشأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين	2015/3/25

أكد لبرنامج «منصة الجماهير» ضرورة فتح باب الاستثمار في هذا المجال

الطريجي: خصخصة الأندية ستحرر الرياضة من معاقل القوى المهيمنة عليها

أكد النائب عبدالله الطريجي خلال لقائه برنامج منصة الجماهير على تلفزيون المجلس أن الرياضة الكويتية مختطفة من بعض المتسلطين على الشأن الرياضي الذين لعبوا الدور الأكبر في تدميرها وتراجعها منذ أن وضعوا أيديهم عليها من بعد التحرير.

وتابع أنه بعد أن كانت الرياضة الكويتية تتوج أبطالا في مختلف الألعاب الرياضية أصبحت تطلعاتنا الهروب من المراتب الأخيرة مشيرا إلى أن الشيخ أحمد الفهد خسر جميع معاركه ولم تبق لديه إلا ورقة الرياضة ليناور بها الحكومة.

واعتبر الطريجي أن خصخصة الأندية الرياضية هي السبيل الوحيد لإخراج الرياضة الكويتية من النفق المظلم لأنه سيحررها من مراكز القوى المهيمنة عليها.

وتابع قائلا: إن الرياضة الكويتية في امس الحاجة لدخول المستثمر الكويتي والأجنبي لافتا إلى تقديمه مقترحا بقانون عن هذا الموضوع.

ونفى الطريجي وجود شخصانية في انتقاداته لرئيس اتحاد الكرة وعلق قائلا: لو كان لديه إنجازات لأشدنا بها غير أن الحاصل خلاف ذلك فلا يختلف اثنان في الكويت على تردي أوضاعنا الرياضية والإخفاقات متكررة منذ توليه المسؤولية مؤكدا أن سعيه لوقف الدعم كان بغرض حفظ هيبة الدولة تجاه من يستغل مناصبهم للتآمر عليها وإيقافها دوليا معلنا أنه سيقف ضد أي شخص يدعم المتآمرين على الكويت.

وفيما يتعلق بالقيود التي وضعها المجلس للصرف على استضافة البطولات الخليجية أوضح الطريجي أن ذلك جاء انعكاسا لم تم رصده من تجاوزات مالية في تنظيم خليجي 16 والذي ورد بخصوصه ملاحظات من ديوان المحاسبة تفيد بوجود تجاوز مالي يبلغ مليونا و260 ألف دينار وقد قمنا في لجنة حماية الأموال العامة بمتابعة القضية والتنسيق مع لجنة الميزانيات وتم الاتفاق على وضع قيد يحفظ المال العام بأن يتم الصرف على البطولات الخليجية التي تستضيفها الكويت من خلال الهيئة العامة للرياضة كما طالبنا مفتعلة وغير صحيحة والمشكلة بإحالة ملف خليجي 16 إلى النيابة العامة.

النائب عبدالله الطريجي متحدثا على قناة المجلس

نقد بناء

كما رد الطريجي على سؤال بخصوص اختلاف تعامله داخل المجلس وخارجه بأن العمل البرلماني ومواجهة الحكومة يتطلب حزما أما التعامل مع الناس بشكل عام يتطلب مرونة مشيرا في هذا الصدد إلى تقبله النقد الذي يوجه لشخصه طالما كان نقدا بناء لا يتضمن إهانات موجهة لشخصه معربا عن اعتقاده بظهور نوع جديد من النقد في الفترة الأخيرة لا يتناسب مع العادات والتقاليد الكويتية الأصلية وأكد أن رده على هذا النوع من الانتقادات الموجهه له لا تنال من عزمه وثباته في مواجهة الفساد.

وعن قضية حماية المستهلك قال الطريجي: لقد انصدمت من حجم الفساد الموجود في هذا القطاع ويكفي ان نعلم أن هناك مجموعة كبيرة من قيادات التجارة لديهم رخص تجارية ويمارسون العمل التجاري تحت مسمى شريك فكيف بعد ذلك نثق في قدرتهم على محاربة ارتفاع الأسعار؟

وتابع مؤكدا ان جهود الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار لن تثمر إذا استمرت تلك القيادات في مواقعها وهي لا تستحق الاستمرار في مواقعها لأن لديها مصالحها الخاصة والتي تسعى من خلال مواقعها لحمايتها وهو ما يفسر فشل جميع الجهود لمحاربة ارتفاع الأسعار برغم من أنها ارتفاعات وجود تجار مهيمنين على السوق ومسؤولين متنفذين يسعون لحماية مصالحهم وبالأخير فإن الحكومة مسؤولة عن هذا الوضع وإجراءاتها وحلولها تخضع لمراقبة نيابية مستمرة ولن نقبل باستمرار تلك الاوضاع على حساب المواطن.

وأضاف الطريجي أن طامة الحكومة الكبرى التي تؤدي إلى انتشار الفساد في مؤسساتها هي عدم اختيار الشخص المناسب وإقصاء الكفاءات لصالح ترضيات وأمور أخرى تضر بالصالح العام مؤكدا في هذا الصدد أن القوانين وحدها لن تنجح في محاربة الفساد مالم تعمل الحكومة على تطهير جهازها الإداري من أصحاب المصالح الذين يستغلون مناصبهم لاستفادة ذاتية.

وتحدث الطريجي عن الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالبورصة قائلا: إن هيئة أسواق المال تعتبر القاعدة الرئيسية التي يمكن الانطلاق منها لتحقيق هدف المركز المالي العالمي وبمراجعة قوانينها وجدنا أنها تمثل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق هذا الهدف «المركز المالي» كما أن بعض القائمين على الهيئة في السابق كانوا بعيدين عن مستوى المسؤولية وكان هناك سيطرة من فئة قليلة من الشركات على البورصة وقد تمكن المجلس من القيام ببعض الإصلاحات التشريعية التي الزمت الهيئة بالإعلان عن وظائفها في وسائل الإعلام العامة إضافة إلى عدم التعسف في إحالة المتداولين إلى النيابة العامة بإلغاء الاعتماد على النوايا ووضع نص صريح يقضي بأن الاحالة تكون بناء على وقائع حقيقية قام بها المتداول على أرض الواقع.

النقابات العمالية

وفي قضية أخرى دعا الطريجي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح إلى تطبيق الأحكام القضائية الصادرة بخصوص إحدى النقابات مشيرا إلى ان قانون النقابات العمالية بحاجة إلى مراجعة وتعديل يسمح للكفاءات بالمشاركة فيها لافتا إلى أن النظام الانتخابي الحالي لا يسمح بالمشاركة النيابية إلا لمن يتملك قاعدة جماهيرية عريضة مما يعزز القبلية والطائفية في تلك الانتخابات معربا عن اعتقاده بأن اعتماد نظام الصوت الواحد في الانتخابات النقابية سيعزز أداءها ويفتح أبوابها أمام كل من يريد المشاركة في العمل النقابي و إصلاح الوضع القائم الذي يتضمن الكثير من القيود التي تجعل النقابات مغلقة على أشخاص بعينها ولا تسمح بالتعددية أو المشاركة العمالية الواسعة كما أن هذا الوضع جعل البعض يستغلون النقابات لابتزاز الحكومة مؤكدا ان الوضع النقابي بحاجة إلى قانون متكامل يقوم على تغيير النظام الانتخابي واعتماد الصوت الواحد.

وزاد الطريجي مؤكدا ان وضع وزيرة الشؤون أصبح على المحك وأن المجلس سيتابع إجراءاتها القانونية تجاه نقابات عمالية تمارس العمل السياسي.

وعن قضية التأمينات أكد الطريجي ان متابعة مجلس الأمة المستمر لتطورات القضية يأتي من منطلق دورها في الحفاظ على أموال الشعب كاشفا عن وجود شريك آخر للمتهم الهارب سيعلن عن اسمه في الوقت المناسب.

من جانب اخر أثنى الطريجي على جهود اللجنة الإسكانية ومتابعتها لتنفيذ الحكومة للخطة الموضوعة للتوزيعات السنوية معربا عن اعتقاده أن القضية الإسكانية بحاجة إلى دخول المستثمر الأجنبي.

كما أكد ان ملف الصحة شهد نقلة نوعية في عهد المجلس الحالي بإقرار التأمين الصحي وتوفير الرعاية الصحية المناسبة للمتقاعدين وفتح الباب أمامهم للعلاج في المستشفيات الخاصة.

وأشاد الطريجي من جهة أخرى بجهود وزير الداخلية الحالي مشيرا إلى ان الجهاز الأمني قام بتوجيه ضربة قوية للخلايا النائمة التي تهدد أمن البلاد مثل خلية العبدلي والتي قال إنه قدم معلومات بخصوصها إلى وزارة الداخلية في عام 2012 وأن تحركات أعضاء الخلية كانت تحت الرقابة الأمنية حتى جاء الوقت المناسب لضبطهم.

وتابع مؤكدا انه لن يتردد في تفعيل أدواته الدستورية تجاه وزير الداخلية إذا التمس تقصير منه أو من أي من الأجهزة الأمنية في هذا الوقت العصيب الذي يمر بالمنطقة والذي لا يتحمل أي هفوة أمنية غير انه اعرب عن ثقته بأن الوزارة بكافة أجهزتها الأمنية تقوم بدورها وجهودها موضع تقدير من كافة المواطنين مضيفا أن القبض على خلية العبدلي أكدت على تصريحات سابقة له بأن الكويت ودول الخليج مستهدفة من دولة إقليمية مطالبا من يتهمه بالعنصرية والطائفية أن يتوجه إلى النيابة العامة.

ومن ناحية اخرى قال الطريجي إن قضية الجمارك والمنافذ قضية خطيرة تستوجب تدخلا حكوميا سريعا لوقف اختراقها مدللا على صحة كلامه بأن الكويت امتلأت بصورة ملحوظة بكميات كبيرة من المخدرات والأسلحة مشيرا إلى ضرورة أن تتوخى الحكومة الحذر في اختيار الموظفين المشرفين على تلك الأماكن الحساسة وخاصة بعد ما ثبت تورط البعض في دخول متفجرات ومخدرات .

تقييد الصرف على البطولات الخليجية يمنع تكرار تجاوزات خليجي 16

مسؤولون في وزارة التجارة لديهم رخص تجارية فكيف ننتظر منهم ضبط الأسعار؟

ممارسة بعض النقابات للعمل السياسي يضع وزيرة الشؤون على المحك وعليها تطبيق القانون

منافذنا مخترقة وعلى الحكومة تحري الدقة فيمن تعينه في تلك الأماكن الحساسة

براك وأحمد الفضل: وفاة فقيدنا كانت تظاهرة حب

أصدر ابنا النائب الراحل نبيل الفضل بيانا أعربا فيه عن خالص شكرهما للقيادة السياسية وأبناء الشعب الكويتي على مشاركتهما العزاء وفاة والدهما وأكدا أن وفاة فقيدهما كانت تظاهرة حب وفيما يلي ماورد في البيان:

سيدي صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد المفدى
سيدي سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد
سعادة رئيس مجلس الأمة أخي مرزوق الغانم
سمو الشيخ سالم العلي
معالي الشيخ مشعل الأحمد
سمو الشيخ الوالد ناصر المحمد
سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك
معالي الشيخ محمد الخالد
معالي الشيخ محمد العبدالله
أبناء الاسرة الحاكمة حفظهم الله ورعاهم
أهل بلدي الكويت الحبيبة
ها قد انتهى عزاء والدنا رحمه الله وها قد نفدت صفحات معجم الشكر والعرفان فأي شكر يفيكم قدركم وأي عرفان يرقى لمعروفكم وأي قدر يوازي منزلتكم في قلوبنا...

خشينا الفراغ فملأتموه
وخشينا الوحدة فأنستموها
وخشينا الحزن فقتلتموه
تسابقتم لمواساة أسرة صغيرة بفقيدها فكبرت
وتعاليتم على الخلاف وقت الموت فعليتم
وتآزرتم حين المحنة فهانت
فلله دركم من أمير وشعب
أبانا وصديقنا ومعلمنا
يا من رحل دون وداع
وَيَا من آثر وطنه على نفسه واهله
أبانا ....
ليتك كنت هنا
ليتك رأيت أصحابك ومحبيك ماذا فعلوا
ليتك سمعت ما قالوا عنك وانت مسجّى بين يدي الله
وليتك علمت قدرك ومنزلتك عند شعب لا ينسى
فأي سبيل لنا كي نخبرك...
ان حياتك التي قدمتها قربانا على مذبح الوطن قد قبلت
وان صحتك التي أحرقتها قد أطفأت حرائق وطننا
وإن أبناءك الذين يتمتهم باندفاعك قد تبناهم من بعدك وطن
وان أهل الكويت قد مزجوا حزننا عليك بفخر وعزة
فبات المصاب أقل وطأة
وباتت ذكراك تستجلب الدمع السعيد
وأضحت وفاتك تظاهرة حب جياش

النائب الراحل نبيل الفضل

واستحال سرادق عزائك موجِدا للمذاهب والأديان
فاجتمع شمل الكويت بكل أطيافها
في بيتك الصغير فغدا قصرا مشيدا
نائفا يشدو بحب الوطن وبك
تماما كما أردت
أبانا ...
رحلت منتصرا لمبادئك
وفيا لأميرك
مدافعا عن شعبك
رحلت بجسد ضعيف تملأه اثار حربك مع الأمراض
رحلت بقلب قوي متعب
لن ننسى عندما قلت لنا انها معركتك الاخيرة
وقد انتصرت فانتصرت الكويت
وفنيت لتبقى الكويت
أبانا
قد غفرنا لك غيابك المفاجئ
وسامحناك على عدم توديعنا
وعزاؤنا انك لحقت برفيق دربك العم جاسم الخرافي
لتقص عليه ملحمة الحب التي جرت في وفاته فيأنس...
وتروي له حكايات عشق الكويت له فيهنأ...
رحمكما الله فحضوركما قتل أعداء الوطن
ورحيلكما قتلنا
فاعلم...
أنكما ستبقيان خالدين في صفحات هذا الوطن وسيكمل أبناء الكويت المسيرة في الطريق الذي مهدتماه فشكرا لكما.
اللهم ارحمهما واغفر لهما وتجاوز عن سيئاتهما انك غفور رحيم.
براك وأحمد نبيل الفضل

الهلال الأحمر توزع الدفعة الرابعة من مساعدات اليمن

قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بتوزيع الدفعة الرابعة من المساعدات الاغاثية التي شملت توزيع 10 الاف سلة غذائية ومثلها مواد نظافة وخمسة الاف من أدوات المطبخ. بمحافظة الضالع في اليمن بالتعاون مع المنظمات الانسانية هناك.

وقال نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية انور الحساوي لـ (كونا) ان الجمعية مستمرة بتوزيع المساعدات الإغاثية على الاشقاء في اليمن منذ بداية الأزمة اليمنية حتى الآن. واوضح انه تم توزيع مساعدات في محافظة لحج مديرية راس الغارة في منطقة برودة والمساعدات عبارة عن 2000 سلة غذائية و2000 سلة مواد نظافة و2000 سلة مواد مطبخ.

الكويت تشارك في الملتقى الخليجي للتثقيف بـ النانو

تشارك الكويت في الملتقى الخليجي الثاني للتثقيف بتقنية النانو الذي ينطلق غدا الاثنين بسلطنة عمان ويستمر يومين. ويمثل الكويت وفد من وزارة التربية وأكاديمي من جامعة الكويت.

وقال رئيس مكتب المنظمة العالمية لاستثمار أوقات الفراغ بالعلوم والتكنولوجيا (ملست آسيا) المهندس عدنان المير لـ (كونا) امس ان الملتقى الذي تنظمه اللجنة الوطنية العمانية بالتعاون مع (ملست آسيا) يشارك فيه عدد من الخبراء والمختصين في مجال تقنية (النانو) ووصف الملتقى بانه حدث فريد باعتباره فعالية مميزة من نوعها في مجال التعليم العام وعلى مستوى دول المنطقة مبينا انه يعكس التوجه الخليجي في دعم ورعاية مسيرة العلم والمعرفة و يأتي تأكيدا لاهتمام وزارات التربية والتعليم لدول مجلس التعاون الخليجي بهذه التقنية الحديثة والاطلاع على المستجدات الحديثة في هذا المجال وعلى الخبرات والتجارب الدولية في مجال تضمين المناهج الدراسية لمفاهيم (النانو) في مختلف المراحل الدراسية.

صورة للمشاركة في تقنية النانو

واشار الى ان الملتقى يساهم في نشر ثقافة تقنية (النانو) في الأوساط التربوية وكذلك التعرف على طرق تدريس وأسس قياس مفاهيم هذه التقنية في بعض دول العالم اضافة الى تبادل الخبرات العلمية والتربوية فضلا عن خلق شراكات بحثية متميزة مع مراكز عالمية متقدمة في هذا المجال.

واشار المير الى أن الملتقى سيشهد الكثير من الفعاليات والأنشطة في مجالات ورش العمل التطبيقية في هذه التقنية ومفهومها ومجالاتها وتطبيقاتها وكيفية إدخالها في مجالات التعليم من خلال المدارس.

الوفيات

● **فاطمة عبدالله مهنا السنافي، 7 سنوات، (شيعت)**، سلوى، ق7، ش2، م248، تلفون: 50898899، 51133770

● **سلمى هنى رشيد البراك، 81 عاما، (شيعت)**، العارضية، ق7، ش1، ج4، م21، منزل مختار منطقة الصليبية صنت البراك، تلفون: 24899322، 97522227، 99011938، 99059140

● **عائشة سيد ابراهيم القطان، ارملة/ كامل سيد محمد القطان، 74 عاما، (شيعت)**، الرجال: القرين، ق1، ش16، م27، تلفون: 66632161، النساء: الرميثية، ق5، ش55، م4، تلفون: 66251970

● **عبدالله أحمد علي شهاب الكندري، 46 عاما، (شيع)**، الرجال: الرميثية، ق7، ش70، م31، ديوان محمد حسن الكندري، مقابل لوازم العائلة، تلفون: 99690080، النساء: غرناطة، ق2، ش2، م235، تلفون: 97913535

● **سعادة خزعل شعبان العميري، زوجة/ سلطان أحمد الهولي، 57 عاما، (شيعت)**، الرجال: السرة، ق2، ش2، م12، تلفون: 99823832، النساء: مبارك الكبير، ق5، ش22، م17، تلفون: 50124040

● **بدرية علي أبا الخير، أرملة/ عبدالعزيز محمد الجلال، 79 عاما، (شيعت)**، الرجال: ضاحية عبدالله السالم، شارع عبدالوهاب الفارس، ق4، ج45، م4، تلفون: 22515377، النساء: اليرموك، ق4، الشارع الثاني، م7، تلفون: 25336466

● **يوسف يعقوب كمال، 42 عاما، (شيع)**، الرجال: سلوى، ق1، حسينية الإمام الحسين، الأحد أول أيام العزاء، تلفون: 99519659، النساء: الرميثية، ق8، شارع اسامة بن زيد، ج86، م6، تلفون: 90036699

● **بدر سالم أحمد الوهيب، 80 عاما، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)**، الرجال: السرة، ق1، ش7، م35، تلفون: 50500511، 99735350، النساء: العمرية، ق1، ش1، م1، تلفون: 99722363

● **ثامر مجبل قحيصان العازمي، 81 عاما، (شيع)**، الدوحة، ق4، الشارع الخامس، م38، تلفون: 55557559، 60030040

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05:16
الشروق	06:41
الظهر	11:49
العصر	02:39
المغرب	04:57
العشاء	06:20

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع